

محضر الجلسة رقم 765**التاريخ:** الثلاثاء 25 رجب 1432 (28 يونيو 2011)**الرئاسة:** المستشار السيد الحسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.**المستشار السيد الحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛
أعلن عن افتتاح الجلسة.اليوم تنعقد هذه الجلسة في الظروف التي واحد العدد ديال
المستشارين وواحد العدد ديال الوزراء مشغولين في تفسير مشروع
الدستور، لهذا تلاحظون أنه كين الغياب بزاف.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي
لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة
المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال،
أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات
وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.**المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف
بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس بما يلي:أولا، طلب السيد وزير الخارجية ووزير الشباب والرياضة بتأجيل
الأسئلة الموجهة لقطاعها إلى جلسة لاحقة؛ثانيا، طلب السيدات وزيرات: الصحة، الطاقة والمعادن، التنمية
الاجتماعية، بتقديم الأسئلة الموجهة لقطاعتهن في بداية الجلسة. وبناء عليه،
يصبح ترتيب القطاعات الحكومية في جدول الأعمال على النحو التالي:

أولا، قطاع الصحة؛

ثانيا، الطاقة والمعادن والماء والبيئة؛

ثالثا، التنمية الاجتماعية؛

رابعا، التربية الوطنية والتعليم العالي؛

خامسا، الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة؛

سادسا، الثقافة؛

سابعا، الاتصال؛

وأخيرا، الشؤون الاقتصادية والعامّة.

ثالثا، سيتولى السيد وزير الاتصال الإجابة بالنيابة على السؤال الفريد
الموجه للسيد وزير الشؤون الاقتصادية والعامّة، كما سيتولى وزير التربية
الوطنية الإجابة بالنيابة على السؤال الفريد الموجه لقطاع الصناعة والتجارة.وأخيرا، توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الحركي يخبر من
خلالها المجلس الموقر بتأجيل السؤال الفريد الموجه لقطاع الصناعة التقليدية
حول مآل اتفاقية تمويل الصناع التقليديين إلى جلسة لاحقة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

إلى غاية يوم الثلاثاء 28 يونيو:

- عدد الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بست
(6) طلبات إحاطة، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.**المستشار السيد أحمد حاجي:**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم.

شكرا سيدي الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أحيط
مجلسنا علما بما يعاينه عدد من المغاربة المقيمين بالخارج المضطرين لتجديد
جواز سفرهم، خاصة في هذه الأيام، لأجل العودة وقضاء عطلة السنوية
في بلادهم.حيث أن هذا التجديد يتطلب تجديد بطاقة التعريف الوطنية
(biométrique)، والتي تتطلب بدورها تهيء عدد من الوثائق، وأساسا
عقد الازدياد المسلم من الجماعة الأصلية المزداد بها.وما يقع أن المدعويين لطلب الحصول على البطاقة الوطنية لدى المصالح
القنصلية، ينتظرون شهورا للحصول على البطاقة التي تمكنهم من تجديد

جاء هذا المشروع من أجل الإجماع على هذا المركز الرقابي الهام، ومن أجل تفكيكه وتشنيت أطره وموظفيه دون أدنى اعتبار لبوره الهام ولتجربته وتجربة أطره في مجال الوقاية من الأشعة ببلادنا.

وتجنبنا لهذا المسار ولضمان صيرورة واستمرار العمل بكل جدية وكفاءة، وتجنبنا لإهدار المال العام، وبكل روح وطنية، نطلب من الحكومة أن يكون المركز الوطني للوقاية من الأشعة بأطره ومعداته النواة الصلبة للوكالة المراد إحداثها، كما أوصت بذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علما بأن هذا المركز يحتوي على أكثر من 50 موظف، يعد أغلبهم من خيرة ما تزخر به بلادنا من أطر علمية متخصصة، دكاترة ومهندسون وتقنيون متخصصون، ذوي الخبرة في هذا المجال، كما يحتوي على معدات وتجهيزات متطورة، تم اقتناؤها في إطار ميزانية الاستثمار لوزارة الصحة، وإما عن طريق اتفاقيات مع منظمات دولية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيعة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني علما بما تم تداوله مؤخرا عبر العديد من وسائط الاتصال بشأن ما تسرب لحد الآن من نتائج دراسة أجراها مكتب دراسات معروف لفائدة كتابة البوالة المكلفة بالماء والبيئة، يكشف مستويات قاتلة من الرصاص والزئبق والكوديوم في مناطق عديدة من المغرب، فالمعطيات المخبرية مكنت من الكشف عن مستويات عالية من التلوث في منطقة الجرف الأصفر وآسفي بالكوديوم، ومنطقة المحمدية بالزئبق، ومنطقة عين السبع سيدي البرنوصي بالرصاص.

ولعلم الجميع، السيد الرئيس، فالرصاص والكوديوم والزئبق، هذا الثلاثي الفتاك، شديد التسمم ومن بين أخطر الملوثات المؤثرة على صحة الإنسان، وذلك بتأثيره المباشر على الجهاز العصبي وعلى وظائف الكلي والكبد والجهاز التنفسي والقدرة الإنجابية، ويصنف الكوديوم بأنه مادة مسببة للسرطان.

والغريب في الأمر والخطير في آن معا أنه لا يوجد في المناطق الصناعية الملوثة أي برامج للمراقبة، تمكن من معرفة انعكاس هذه الملوثات على البيئة والصحة، خاصة أن هذه المناطق تضم العديد من الأحياء السكنية المكتظة بالسكان، حي كاوكي بآسفي، سيد البرنوصي عين السبع بالدارالبيضاء، ومدينة المحمدية.

السيد الرئيس،

جواز السفر البيومتري.

وقد سجلنا حالة خاصة في دول المشرق، حيث يبدو أن المصالح القنصلية تقوم بمهامها، لكن مصالح وزارة الداخلية لا تتجاوب بسرعة وحسب ما يتطلبه الوضع لإنجاز البطاقة وإرسالها للمصالح القنصلية المعنية في أجل معقول، وهو ما يحرم عدد من مواطنينا المقيمين بالخارج من قضاء عطلمهم ببلادنا.

ونطلب من مصالح وزارة الداخلية وكذلك مصالح وزارة الخارجية المعنية بهذا الموضوع، مراعاة الإكراهات الزمنية لمواطنينا في الخارج وتمكينهم من الوثائق بالسرعة اللازمة، سواء بطاقات التعريف الوطنية (biométrique) أو جواز السفر البيومتري، وهذا فيه خدمة لمصلحة وطننا من جهة، لكن أيضا خدمة لاقتصاد بلادنا المستفيد من عودة مواطنينا المقيمين بالخارج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمتنصيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني أن أقدم إليكم ومن خلالكم إلى الرأي العام الوطني بالإحاطة علما التالية:

أقدمت الحكومة أخيرا على وضع مشروع القانون رقم 33.10 المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي ويأحداث الوكالة المكلفة بمراقبتها أمام مجلسنا الموقر، وشرعت لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية في دراسته، بل برحمت اللجنة المختصة اجتماعا ليوم الغد الأربعاء من أجل إنهاء النقاش والتصويت على هذا المشروع الهام والخطير، الذي يطرح في نظر فريقتي، الفريق الحركي، عدة أسئلة وإشكاليات، نعتقد أن الوزارة الوصية، وزارة الطاقة والمعادن، كان عليها قبل الإقدام على تقديم المشروع أمام اللجنة أن توسع الاستشارة أكثر وبشكل أعمق، خاصة مع وزارة الصحة المسؤولة على صحة المواطنين، ومن خلاله على الخصوص المركز الوطني للوقاية من الأشعة، الذي يعتبر طبقا للقانون السلطة الرقابية الرسمية في المجال الإشعاعي.

السيد الرئيس،

لقد فوجئنا فعلا وفوجئ معنا كل الأطر العلمية والتقنية العاملة بالمركز الوطني للوقاية من الأشعة وكل الفعاليات المهمة بالموضوع بتغيب وزارة الصحة والمركز الوطني في المجال الإشعاعي عند وضع هذا المشروع، بل

- ارتفاع النقل الضريبي.

وعليه، وأمام هذا الركود الذي تعرفه التجارة الوطنية، فإنه أصبح من اللازم على الحكومة الالتفات إليه لأن قطاع التجارة يعتبر العمود الفقري للحياة المعيشية اليومية للمواطن، التي لازالت تحت ضغط العرض والطلب، ولم تستطع إلى اليوم الخروج من هذا المنطق الذي تتحكم فيه بعض الجهات.

وبالرجوع إلى وضعية إقليم خنيفرة وميدلت، فإنها يعيشان وضعية مزرية، أثرت وتؤثر على المستوى المعيشي، الشيء الذي انعكس سلبا على قطاع التجارة والصناعة التقليدية، اللذان يعتبران إحدى الدعائم الأساسية لاقتصاد هذين الإقليمين، فبانعدام وحدات إنتاجية حديثة ومخصصة وارتفاع نسبة الهشاشة الاجتماعية، الشيء الذي ينتج عنه بطالة متفاقمة وسط الشباب وأمية متفشية.

لذا، فعلى الحكومة أن تعمل على معالجة الفوارق وإقناذ قطاع التجارة والصناعة التقليدية وبعث الروح في البرامج القطاعية التي عرفت جمودا كبيرا، لم تستطع بعض الأقاليم مواكبته، عبر اعتماد حلول واقعية كالتخفيف من الضريبة على الدخل والجوء إلى المصالح الضريبية عبر إعفاء صغار التجار وحذف فوائد التأخير وبناء أقطاب تجارية جديدة مثل سياسة الأقطاب الفلاحية، الشيء الذي سيعطي مردودية أكبر للاستخلاص الضريبي وتحسين وضعية التاجر في ممارسة منافسة حرة، وسيخلص لا محال من نسبة الفقر والهشاشة ويساعد على تقليص الهجرة نحو المدينة.

وفي الأخير، نهبب بجميع تجار المملكة وكافة الصناع التقليديين من أجل التعبئة للمشاركة بكثافة في استفتاء يوم الجمعة فاتح يوليوز، وعلى الخصوص تجار وصناع جهة مكناس-تافيلالت، والتصويت بنعم على مشروع الدستور.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عزيز البار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

أحنا اليوم، السيد الرئيس، في فريق الأصالة والمعاصرة، غادي نقول بصوت عالي إن الوطن فوق كل اعتبار، وسنؤجل معارضتنا للحكومة والحديث عن أعطائها واختلالاتها التي نحن جد متأكدين أنها ستصبح من قبيل الماضي مباشرة بعد فاتح يوليوز.

وسنخصص موضوع إحاطة المجلس علما اليوم لقضية تتجاوز كونها

إن صحة المواطنين ووسطنا البيئي في خطر، فلم يعد الثلوث يمس الهواء فقط بل أصبحت له تأثيرات سلبية على الماء والتربة والبحر والمواد الغذائية.

ومهدد المناسبة وأمام هذه المعطيات المخيفة، نطالب الحكومة والقطاع الوصي أن ينشر نتائج هذه الدراسة ويخبر المواطنين والمواطنات بنتائجها مما كانت صادمة، حتى يتمكن الجميع من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لما فيه خير بيئتنا وصحة مواطنينا ومستقبل أطفالنا.

وفي هذا السياق، وجه الفريق الفيدرالي طلب عقد اجتماع لجنة عاجل للجنة المالية، بحضور السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، لدراسة تداعيات هذه الدراسة التي لازالت لحد الآن طي الكتمان. ونتمنى أن تكون للحكومة الجرأة لعرضها على عموم المغاربة ومناقشتها أمام نواب الأمة، وعرض برنامجها للحد والتقليل من الانعكاسات السلبية لهذه المواد وغيرها على البيئة والصحة، خاصة أن المغرب من البلدان الموقعة على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى المساهمة في العمل الدولي لتقييم المخاطر المرتبطة بانبعاثات المعادن الثقيلة ومركباتها، لاسيما معاهدة "بال" بشأن التحكم في النفايات الخطيرة، واتفاقية "روتterdam" واتفاقية "استوكهولم" واتفاقية "برشلونة".

فهل ستكون للحكومة الجرأة لفعل ذلك؟ هذا ما نتمناه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد جمال سكاك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بالوضعية الصعبة التي أصبح يعيشها قطاع التجارة بشكل عام وإقليم خنيفرة وميدلت بشكل خاص، فبالرغم من الإستراتيجية الوطنية والقطاعية التي اعتمدها الدولة، والمتمثلة أساسا في مجموع الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها بلادنا مع دول العالم في أوروبا وآسيا وأمريكا والشرق الأوسط، إلا أن قطاع التجارة ببلادنا لازال يعيش ظروف صعبة ولم يستطع لحد الآن مواكبة التطور الحاصل في هذا المجال، حيث لازال يعاني العديد من المشاكل التي تعتبر الحاجز الحقيقي لمسيرة مستجدات العصر منها:

- عدم القدرة على مسايرة روح العصر؛

- عدم مواكبة التاجر الصغير والمتوسط؛

السيدتان الوزيرتان،
السيد الوزير،
الزميلة والزملاء المحترمين،

يعلم الجميع أن بلادنا تعيش اليوم مرحلة هامة في سياق نقاش وطني جوهري حول مشروع الدستور الجديد، الذي سيكون للشعب المغربي موعدا مع التصويت عليه يوم الجمعة المقبلة. ولاشك أن الدور الهام الذي تلعبه اليوم وسائل الإعلام الوطنية بصفة عامة، والسلمية البصرية بصفة خاصة، يجعلنا ندرك وننوه بهذا المجهود الهام الذي يمكن المواطنين والمواطنات من الاطلاع على كافة الآراء والتحليلات والمواقف المختلفة الفاعلين، سواء السياسيين أو النقابيين أو المجتمع المدني أو الشباب. ممتنين بالمناسبة أن يستمر هذا التوجه في وسائل إعلامنا الوطني، وذلك بشكل دائم، باعتباره أداة لعكس حيوية النقاش المجتمعي وتعبئة الرأي العام الوطني ليصبح شريكا فعليا في صناعة القرار الوطني في مختلف مناحيه.

لاشك، السيد الرئيس، أن تنوع التعبير الحر لمختلف الآراء الذي جسدهت المسيرات المتعددة لمختلف فئات الشعب، تجعلنا نأسف اليوم لبعض المظاهر التي لا علاقة لها بالديمقراطيات وأسسها وعمقها، والمبنية على الاحترام المتبادل لمختلف الآراء المعبر عنها، ومستظهرين بالمناسبة بنموذج حي من هذه المظاهر الذي يتجلى في منع الطلبة اليوم بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المدينة العلمية، من اجتياز الامتحانات، الشيء الذي يشكل نوعا من الإرهاب الفكري المرفوض، والذي يستغل أجواء الحرية والديمقراطية لتصريف ممارسة لها أهداف خطيرة على مجتمعنا ولا علاقة لها بقيم الديمقراطية القائم على احترام الأقلية لحقوق الأغلبية، لأن نضج شعبنا وتميزه في إدراك كل المقاصد والخلفيات، كيفما كان توجهها، هو الذي يجعله حريصا كل الحرص على أن تكون مصالح الوطن العليا فوق كل المصالح الذاتية.

إن الفريق الاستقلالي، والذي له شرف الانتماء للحزب الذي قام بفعالية في التأطير الناضج لمجموعة هامة من التجمعات المباشرة مع المواطنين والمواطنات، إسوة بالأحزاب المغربية، في إطار ممارسة دوره الدائم في الاحتكام لمنطق النقاش المسؤول والهادف والناضج، إذ يجدد اليوم قبل الأمس، ومن خلال مجلسنا الموقر، دعوته لكافة المواطنين والمواطنات التوجه بكثافة إلى مراكز الاقتراع من أجل الإسهام في مستقبل هذا الوطن ومستقبل أجياله، مؤكدا في قناعته على كون الدعوة للتصويت بنعم لا تعني في الحروف الثلاثة لهذه الكلمة إلا معنى واحدا، وهو نحن عائلة مغربية، والحروف الأولى لهذه الكلمة المحمّدة تعطينا كلمة نعم، وبالتالي ينبغي أن نستعمل كلمة نعم.

فشكرا السيد الرئيس.

طارئة، لكونها مرتبطة باللحظة الدستورية التي تعيشها المملكة المغربية، والتي ينتظر منها المغاربة أن تشكل جسرا للعبور نحو مغرب جديد، انطلقت أسسه مع بداية العهد الجديد.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وانطلاقا من المبادئ المؤسسة لمشروعنا السياسي، وانسجاما مع مطالبنا الواردة في مذكرة حزبنا حول الإصلاحات الدستورية، نؤكد أن مشروع الدستور الجديد يعتبر تقدما ملحوظا من حيث البناء المؤسساتي، ويتجاوز مع مطالب مختلف تعبيرات المجتمع السياسية والنقابية والحقوقية والمدنية وغيرها.

وفي هذا الصدد، وإذا كنا ندعو إلى التعامل بوعي ومسؤولية مع هذه اللحظة، إدارة ومواطنون، فإننا في نفس الوقت نأمل بأن تؤسس هذه المحطة المفصلية لقطيعة مع كل الأساليب البالية المتمثلة في توظيف واستعمال مختلف أشكال المضايقات، وخاصة تلك التي ترمي إلى مصادرة الحق في الرأي المخالف، وعدم التزام الحياد في مختلف أطوار العملية الاستفتاءية، بدءا بالحملة الانتخابية، مروراً بعملية التصويت وانتهاء بإعلان النتائج.

السيد الرئيس،

إذا كان المغاربة مدعوون يوم الجمعة المقبل للمشاركة بكثافة والتعبير على تأييدهم لمشروع الدستور والتصويت عليه بنعم، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن الرهان ليس فقط في حجم المشاركة والنتيجة، بل الرهان الكبير هو في مدى نضج كل الأطراف، إدارة وسلطات وناخبين، وقدرتهم على جعل هذه اللحظة، لحظة ديمقراطية بامتياز، يشق عبرها المغرب مرحلة تاريخية جديدة، يؤطرها وينظمها ويحكمها قانون أسمى جديد، يعبر في روحه ومقاصده الكبرى عن التعاقد الاجتماعي الذي توافق عليه جميع المغاربة.

تأسيسا على ما سبق، وإيمانا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بالآفاق الرحبة التي يفتحها مشروع الدستور الجديد، والآمال العريضة المنتظرة في مغرب المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، فإننا ومن خلال هذا المنبر، نهيب بكافة المواطنين والمواطنات بالتوجه بكثافة إلى صناديق الاقتراع يوم فاتح يوليوز 2011، والتصويت بنعم على مغرب الغد بكل ثقة وعزة وافتخار، مغرب الأمل، مغرب المستقبل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشعر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 15 سؤالا، وذلك على ضوء المراسلات التي تلاها السيد الأمين، 4 منها آتية، موجهة لقطاعات: التربية الوطنية، الصناعة والتجارة، التنمية الاجتماعية، الثقافة، و12 سؤالا عاديا موجهة لقطاعات التربية الوطنية، التنمية الاجتماعية، الطاقة والمعادن، الصحة، الاتصال، الشؤون الاقتصادية والعامه.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول مشروع تعميم نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين وذوي الدخل المحدود. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد الحسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيراتان،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة، لقد قامت وزارة الصحة بإرساء نظام التغطية الصحية على الصعيد الوطني لفائدة المعوزين وذوي الدخل المحدود، أطلق عليه إسم نظام المساعدة الطبية، إيمانا منها بضرورة تمكين المواطن البسيط والفقير من الخدمات الصحية بالمستشفيات والمستوصفات ومراكز الاستشفاء على صعيد التراب الوطني برمته.

وإذا كان هذا النظام سيمكن المواطن البسيط من التمتع بأحد حقوقه الدستورية ألا وهو الصحة، فإننا نود منكم بالمناسبة إعطاءنا تقييما للتجربة النموذجية التي قتم بها بجهة تادلة-أزليال، وما هي الخلاصات والنتائج التي يمكن اعتمادها من أجل تعميم هذا النظام على جميع جهات المملكة عموما، وجهة فاس-بولمان على الخصوص؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

بالفعل أشاطركم الرأي، السيد المستشار، فنظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود يعد من أهم المشاريع الاجتماعية التي تعرفها بلادنا، هو مشروع مجتمعي طموح، يستهدف ثلث الساكنة أي ما يعادل 8 مليون ونصف من المغاربة الذي سيستفيدون من تغطية صحية أي بمعنى الولوج

إلى الخدمات الصحية بالمجان. والمجانة في النظام الصحي والولوج إلى الخدمات الصحية بالمجان تترجم عبر التغطية الصحية، فبعد التأمين الإجباري على المرض فها نحن بصدد تعميم نظام المساعدة الطبية، كما أننا أطلقنا دراسة لنعمه على كل باقي المغاربة التي لا يشملهم التأمين الطبي، وعلى الخصوص المهن الحرة، التجار، الصانعين التقليديين، والآخرين كلهم التي متيسستافدوش منها.

والآن هاد التغطية الصحية (RAMED)، التي هي التغطية الصحية، كما تعرفون السيد المستشار أن أجراة هذا النظام فقد تم البدء بتجربة نموذجية في تادلة-أزليال قبل التعميم، ثم أسندت مهمة إلى واحد مكتب الدراسات من أجل التقييم، ثم أخذنا بالملاحظات الإيجابية والملاحظات السلبية لهذه التجربة، فالملاحظات كل ما كان سلمي تم معالجته، وهناك تم تخصيص ثلاث لجان، لجنة التي ترأسها وزارة الصحة المتعلقة بكل ما هو عرض صحي، لجنة ترأسه وزارة الداخلية لتبني المناخ واللجن الإقليمية لتحديد المستفيدين، وهناك لجنة التي ترأسها الوكالة للتأمين الطبي بكل ما يتعلق بالتمويل.

فبالنسبة لنتائج هذه التجربة، كانت حقيقة جد إيجابية لأن من خلال هذه الدراسة، استخلصنا على أن أغلبية المستفيدين عبروا عن ارتياحهم لإعفاءهم من شواهد الاحتياج، وهذا الشيء مهم جدا، تقليص فترة المواعيد للولوج إلى الخدمات الطبية والاستشفائية، خاصة للمستفيدين ذوي الأمراض المزمنة، وهذا النظام مكن المستشفيات من رفع مداخيلها ب 10%، وسيكون هناك تحسين ديال المداخيل، لماذا؟ لأن فقط التي حقيقة تيسستحق المجانية، في حين بعض الأحيان تنشفو أنه من يستحق المجانية فلم تمنح له، وبعض الأحيان أنه الذي قادر على أنه يؤدي متيأديش، هاذ المسألة يعني غادي تمكنا أننا نحسنو...

بغيت نقول من هنا لآخر السنة -إن شاء الله- متم دجنبر سيتم التعميم على جميع أنحاء المملكة وكل التدابير وكذلك التمويل ديال العملية يعني الآن انتهت ونحن مقبلين -إن شاء الله- على هذا التعميم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد الحسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أشكر السيدة الوزيرة على الإيضاحات التي قدمتها لنا. كما سبق لي أن قلت بأن نظام المساعدة الطبية ما لها من إيجابيات على المجتمع المغربي، وكنا متخوفين من تأخير الانطلاق في أنحاء المملكة وخاصة جهة فاس-بولمان.

السيدة الوزيرة،

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،
السيداتان المستشارتان،
السادة المستشارين،

صحيح على أنه ما تعانیه اليوم وزارة الصحة ما هواس يعني بجدة على مستوى البنيات ولا على مستوى التجهيزات ولا، هو على الخصوص على مستوى الأطباء، سواء كانوا عامين أو اختصاصيين، فلذلك السيد المستشار المحترم، وعيا منا بذلنا مجهود استثنائي من أجل التغلب على كل تراكمات السنوات الماضية، وذلك، أولا، بتوفير المناصب المالية اللازمة لاستيعاب خريجي جميع كليات الطب الوطني، وبالتالي تحسين الوضع الصحي ببلادنا، سواء في المدن أو القرى أو المناطق النائية، بغيت نقول بأنه 60% من الأطباء اللي تيوولوجوا إلى وزارة الصحة، 60% منهم تبتعينوا على الخصوص في المناطق اللي تتعرف الحصاص.

بالنسبة للأطباء العامين، عرفت الفترة ما بين 2008-2010 توظيف ما يزيد عن 800 طبيب عام، وعينت أكثر من 60% -كما قلت- في القرى والمداشر والمناطق النائية، وكما ربما أننا يمكن لنا نحسنو هذا الرقم، غير ما كاينش هناك واحد لحد الآن ما دام أن الأطباء غادي يمشيو بعيد، ما تنقدروش يعني أننا نجلبو ذاك الأطباء، ولكن أظن أنه ما بعد هذا الحوار الاجتماعي اللي قمناه مع النقابات وتحسين وضعية الطبيب مع مسار خاص بالنسبة للطبيب العام اللي تتفتح له آفاقا جديدة بالنسبة للتخصص ديالو، ربما على أن يكون هناك تعويض على المناطق النائية، ربما غادي تقدررو أننا نستقطبو أكثر من الماضي عدد الأطباء.

برسم سنة 2011 فقد خصصت وزارة الصحة 300 منصب في انتظار الإعلان عن نتائج المباراة في هذا الشأن، ولكن اضطررنا أننا نديرو مباراة أخرى، لأنه كما تعلمون هناك بعض الأطباء اللي قاطعوا هذا المباراة، إذن خصنا نعاودوها باش نوصلو للعدد اللي احنا.. إذن كين هناك تأخير في هذا المجال.

بالنسبة لتخصص الأطباء، بغيت نقول لكم أن اعتبارا لضرورة أننا خصنا عدد أكبر من الاختصاصيين، وبتوافق مع مديري المستشفيات الجامعية، وكذلك مع عمداء كليات الطب والصيدلة وبتشاور مع رؤساء مصالح المراكز الاستشفائية، وبناء كذلك على الطاقة التكوينية، عملنا على الرفع من عدد الأطباء الذين ولجوا طور التكوين من أجل التخصص، كما في سنة 2007، 450، طلعلنا في 2008 إلى 490، وفي 2009 رفعنا العدد إلى 680، وفي 2010 إلى 640، موزعة على 62 تخصص.

بغيت نشير إلى أنه برسم السنة الماضية 360 منصب لم يتم شغرها، منها 200 تخصص يتعلق بالتخصصات ذات الأولوية.

وعليه، فقد تم الاحتفاظ هذه السنة تقريبا بنفس عدد فوج السنة الماضية ب 604 ديال المناصب ولكن موزعة على الخصوص، والأهم هو أنه

نطلب منكم تسريع الوتيرة، ولكن بما أنكم قلمت بأن شهر 12، يعني قبل آخر هذه السنة سيكون معمم على جميع التراب الوطني، فيمكن لنا إلا نقولو بشرى لجميع المغاربة من هنا لآخر السنة. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.
السؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيدة وزيرة الصحة موضوعه الحصاص في عدد الأطباء، للمستشارين المحترمين السادة عبد الله عطاش، عبد الإله الحلوطي، محمد الرماش.
الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات الوزيرات المحترمات،
السيداتان والسادة المستشارين المحترمين،
السيدة الوزيرة،

نحن اليوم نتحدث مرة أخرى، بعدما تحدث الكثيرون عن الحصاص الموجود عندنا في القطاع الصحي. نعم، السيدة الوزيرة، أن المواطن اليوم هو يهتم بالمجال الصحي، والقضايا الصحية بالنسبة إليه هي قضية محورية وقضية أساسية مرتبطة بمجالات متعددة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الوطن.

أريد أنكم تبدلون مجهودات كبرى في هذا المجال، لكن لازال المواطنون المغاربة والمواطنات المغريات يعيشون مشاكل حمة في العديد من المدن وفي العديد من الأرياف، عندنا مشاكل على مستوى بعض المدن الكبرى، من البار البيضاء إلى القنيطرة في هذا المحور، أو بعض المدن الكبرى نجد أن هناك مشكل المواعيد المتباعدة نظرا لهذا الحصاص الموجود في الأطباء الذين يمكن أن يحققوا الولوج المطلوب للمرضى، وعندما نذهب إلى المناطق الريفية وإلى المناطق الجبلية نجد خصوصا من نوع آخر، حيث نجد أن هناك أحيانا انعدام الأطباء المكلفون بالتعاطي والتعامل مع المرضى.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسألكم اليوم عن هذا الحصاص المسجل في هذه المستشفيات بالمملكة، ونسألكم السيدة الوزيرة عن البرنامج والإجراءات التي ستتخذونها لحل هذه الإشكالات المطروحة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

مثال الراشيدية، على مستوى أطباء الأطفال مثلا كمين 1 على مستوى قرية أولاد بوعباد اللي كايته في إقليم تازة، تادلة اللي فيها تجربة ديال كذا كمين 40.000 نسمة عندهم طبيب واحد و 4 مرضين، ويشغلون في ظروف مزرية على مستوى مجموعة من الأمراض الخطيرة جدا ومنها الأمراض التنفسية وأمراض السكري وديال القلب اللي كقتل أكثر مما تقتل حوادث السير، وبالتالي خصنا واحد الإجراءات جد كبيرة تفوق أضعاف ما درنا لمدونة السير خاصة بمدونة الصحة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

أولا فقط للتوضيح بغيت للشهادة على أن وزارة المالية في إطار الحوار الاجتماعي ما دارت حتى شي فيتو، بالعكس لقينا على أن واحد التجاوب كبير عند السيد وزير المالية وكل المصالح التي اشتغلت معنا، واخداو بعين الاعتبار الأهمية التي تكتسبها وزارة الصحة والخصوصية ديال العاملين داخل وزارة الصحة، فلذلك تمكنا بهاذ التجاوب وهذا التفهم على أننا نمشيو بعيد، وكاين هناك مكتسبات كثيرة الآن بالنسبة للشغيلة بفضل نضال النقابات.

بالنسبة للخصاص، بطبيعة الحال كاين هناك خصاص، ولكن، السيد المستشار، تحدثم على 17.000 طبيب، مع العلم أن المبادرة اللي كانت في 2007 انطلقت، فهي لتكوين، لأننا شطنا أشنو هو الخصاص، فانطلقت مبادرة فقط ديال 3300 طبيب، وذلك في أفق 2020، لأننا كنعرفو على أن تكوين طبيب خصو واحد للأجل كبير.

فاللي بغيت نقول بأن احنا ... صحيح بأنه يمكن تبان لك على أن الأرقام ما زالت ضئيلة، ولكن إذا كانت ضئيلة، وبالخصوص فيما يتعلق بالأطباء في الطب العام اللي احنا في حاجة ماسة إليهم، لأنهم هم اللي تيكونوا في المراكز الصحية ديال القرب، بالخصوص في المناطق الجبلية والأرياف وكل هذه المناطق البعيدة والنائية، ولكن ماشي حيث ما كفتحوش لهم المناصب المالية الكافية، غير السنيتين الفارطتين، فتحنا تقريبا 500 منصب، احنا عارفين بأن كان عندنا تقريبا واحد 200 ووقت 100 منها ديال المراكز الصحية المغلقة، إذن هي كافية لفتح جميع المراكز الصحية، ولكن مع الأسف ما تمكناش على أننا نغطيو هذا الخصاص، لأنه ما جاوناش الأطباء بالعدد الكافي، فلم نتمكن أننا نوظفو إلا 200 أو 250 طبيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، أشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء

تم توزيعها على التخصصات التي نحن في حاجة إليها، واللي مستشفياتنا بالخصوص في المناطق النائية هي محتاجة لها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات الوزيرات المحترمات،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

أولا بهذه المناسبة نوه بما تم التوصل إليه في إطار الحوار القطاعي لوزارة الصحة مع النقابات، ولكن في نفس الوقت نحذر من فيتو المالية الذي بدأ يظهر في الأفق، خاصة في بعض القضايا المهمة والإستراتيجية، مما يؤثر سلبا على قطاع الشغيلة الذي يمكن أن يرى ارتباكات خاصة في هذا الخصاص المهول الذي نعرفه ونراه.

السيدة الوزيرة، الأرقام اللي اعطينا ديال 800 طبيب في 2008، 300 منصب طبيب، 600 موزعة... هاذ القضية خاصة في إطار المساعدة الطبية لا يمكن أن تحل المشكل، إلى ابغينا الآن نبدأو فعلا في المساعدة الطبية ونخلو الإشكال، نبدأو في حل الإشكال خص الآن نوظفو أكثر من 17.000 طبيب، ناهيك عن الأطر الطبية المساعدة اللي كاين خصاص محمول وكبير جدا، حددته الوزارة في 10.000 ديال المرضين، وبالتالي خص واحد المجهود كبير جدا، وخص المناصب المالية تكون في المستوى المطلوب لتعميم المساعدة الطبية.

كنعرفوا، السيدة الوزيرة، أن الأرقام العادية والبسيطة اللي تيعرفها أي مواطن وأي متتبع بأن الأرقام اللي حددتها منظمة الصحة العالمية 1 طبيب عن كل 1000 مواطن، الآن احنا عندنا 1 لكل 1700 أو 1750، وبالتالي خصاص كبير جدا وما تقارنوش احنا بالدول المتقدمة، فرنسا 1 لكل 330، غير الجزائر وتونس اللي قريبة لنا عندهم أقل مما عندنا، الجزائر 1 لكل 900، وعدد الأطباء في تونس يصل إلى 20.000 مع أن عدد السكان أقل منا بكثير.

السيدة الوزيرة،

كذلك خطة 3300 طبيب اللي ممكن كتو تشيروا لها ونشوفو النتائج ديالها فين وصلت أن المسائل فيها إشكال كبير، الإشكال هو أن الطاقة الاستيعابية ديال كلية الطب ضعيفة جدا، ماشي مشكل ديال التكوين، مشكل ديال تكوينين، وكذلك المسائل التي أشار إليها الزميل ديابي هو التوزيع غير العادل ديال هاذ الأطباء وخاصة في المناطق النائية، إلى اخذينا

شهريا، والذي يستفيد منه أكثر من 70% من المستعملين المنزليين، أما بالنسبة للاستهلاكات التي تفوق هذا القدر، فتخضع إلى نظام الأشطر الذي يتزايد أسعاره مع زيادة مستوى الاستهلاك.

بغيت أيضا نذكر بأنه تم تطبيق أيضا التعريفية الخضراء المستعملة في المجال الفلاحي من أجل تشجيع الفلاحة بالمغرب، وكذا مراعاة ظروف الفلاحين عن طريق إدخال السعر الأخضر الذي يستفيد منه الزبناء الخواص والمقاولات التي تمارس نشاطا زراعيا، مجال الزراعة وتربية المواشي وضخ مياه السقي، عند الإدلاء بشهادة مسلمة من المصالح المختصة التابعة لوزارة الفلاحة.

وتمكن هذه التعريفية من الاستفادة من خيارات تعريفية، تتلاءم ومدة الاستعمال السنوي والمسموح بالمزدوج، كين سعر الصيف وسعر الشتاء، كما تعفي هذه التعريفية الزبناء الفلاحين من الاكتتاب في القدرة، فلا تحسب إلا القدرة المستعملة فعليا، وهذاو كلهم كانوا إصلاحات اللي تعمموا في القطاع الفلاحي باش يواكبهم في العمل دياهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة، شكرا على هذه المعلومات اللي اعطينينا، ولكن تنبقاو دائما نسال الحكومة حتى نكون بعلم وتندكر في هذا المشكل، ابغينا نعرفو التكلفة الحقيقية ديال الكهرباء باش نعرفو آشنو هي الرج اللي تتاخذوا هاذ الشركات اللي اعطيتوها تقوم بهذا التوزيع، حتى الآن معارفينش آشنو هي التكلفة، نتجينا الفاتورة وتنخلصوها، نتجينا الفاتورة وتنخلصو، اللي مخلصشاي بدون الذهاب للقضاء أو إلى شيء آخر تنقطعوا له الماء والضو كأن هذه الشركات فيهم الحكم وفيهم القاضي، وهم يعملون ما يشاءون، هاذي بالله جاريا في هاذ الدولة عندنا، لأن نعرفو بأن الشركات كلهم تيكونوا مع المواطنين، إلى عندهم مشاكل تيمشيو للقضاء، ولكن احنا الشركات اللي عندنا موجودين تيقطعوا الماء ومعندناش الحق ما نقولو حتى نخلصو.

ثانيا، هاذ الجهود اللي هي بذلت، ميمكش لنا نقولو بأنها كافية، ملي متنقولو بأن الفلاح الصغير اعطيناه الكهرباء، اعطيناه بأئمة باهظة، نتعرف الوزيرة المحولات الكهربائية بشحال تبتقاض؟ الثمن يفوق الجهود ديال الفلاح.

ثانيا، ملي تنجيبو له هاذ المحول، السيدة الوزيرة، تيكون غير كافي، بالله تيبعد على الطريق ديالو وتيولي ضعيف، تيعطيه 220 ضعيفة، أما

والبيئة حول غلاء فواتير الكهرباء وصعوبة هذه الخدمات في العالم القروي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الوزيرات المحترمات،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة، في إطار العناية بالعالم القروي ومحاولة منها لربطه بوسائل وظروف الحياة المعاصرة، عمدت الدولة المغربية في السنين الأخيرة إلى تدشين ورش هام، يتعلق بالكهربة القروية. وهو الأمر الذي تحقق في جزء هام من البادية المغربية، الأمر الذي جعل العديد من القرى المغربية تستفيد من هذه الخدمة بعد طول انتظار ومعاناة.

لكن لوحظ باللموس، السيدة الوزيرة، أن الجهود التي بذلت من أجل تعميم الاستفادة من خدمة الكهرباء لم توازيها مجهودات أخرى فيما يخص تخفيض التكلفة في العالم القروي، وهو الأمر الذي أضحي يطرح مشاكل حقيقية للفلاحين، وخاصة الصغار منهم الراغبين في الاستفادة من نفس الخدمة.

فعلى هذا الأساس، نسائلكم، السيدة الوزيرة، فيما إذا كنتم تتوفرون على مقاربة جدية للأئمة، تنسجم مع ضعف القدرة الشرائية للفلاحين الصغار وصعوبة موارد العيش في العالم القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت نذكر في البداية بأن أسعار البيع ديال الطاقة الكهربائية تحدد بموجب قرار السيد الوزير المنتدب لدى السيد الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية، بعد دراستها واقتراحها من طرف اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية والمكلفة بتحديد أئمة الكهرباء. لهذا فالتعريفية الكهربائية المحددة يتم تطبيقها على جميع مناطق المملكة دون تمييز.

وتجدد الإشارة أنه طبقا لسياسة الحكومة الرامية إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين، فقد استثنيت التعديلات الأخيرة لأسعار بيع الطاقة الكهربائية، التي دخلت حيز التطبيق ابتداء من فاتح مارس 2009، أسعار بيع الطاقة الكهربائية لزبناء الجهد المنخفض الخاص بالاستهلاك المنزلي والتي بقيت على مستواها.

وبغيت نذكر أيضا بأن التسعيرة الكهربائية ذات الجهد المنخفض، تتوفر على شطر اجتماعي يخص الزبناء الذين لا يفوق استهلاكهم 100 Kv/ساعة

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيدة وزيرة الطاقة، موضوعه كلفة الدراسات الإحصائية لإدماج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

سؤالنا يندرج في إطار إدماج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

لقد نشرت، السيدة الوزيرة، وثائق تثبت كلفة الدراسات التي قام بها المكاتب في إطار هذا الإدماج، صحيح أن المجالس الإدارية والقوانين المنظمة لها تحول لهاذ المكاتب بإحداث ووضع دراسات لهذا الإدماج وهذا النوع من الأنشطة، لكن ما لوحظ أن التكلفة الإجمالية فاقت 20 مليون ديارل الدرهم.

صحيح كذلك أنه كانت هناك عدة مكاتب دراسات، منها المتعلق بالشق القانوني، بالشق المحاسباتي وبالشق المتعلق بالتواصل من أجل نجاح هذا الإدماج. لكن، السيدة الوزيرة، بغينا نعرفو كيف تم هذا التعاقد من أجل وضع هاذ الصفقات في هاته الدراسات والإدلاء بمجموعة من التفاصيل في هذا الباب.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملية جمع الأنشطة ديارل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب وللكهرباء، هي عملية يعني غير عادية بالحجم ديارلها وبالبعد الإستراتيجي ديارلها والأهمية ديارلها، يعني فريدة من نوعها في هاذ العمل، وهاذ الجمع غادي يستجيب إلى إدماج الرؤية والبرامج في مادتين حيويتين كالماء الصالح للشرب و الكهرباء في تدبير أيضا هاذ القطاعات ولتحسين الخدمات لصالح الجميع.

وفي هاذ الإطار هذا، وفي إطار التحضير لهاذ العمليات ديارل الجمع ما بين المكاتب ومواكبة مع دراسة المشروع قانون 40.09 اللي هو تحت قبة

إلى ابغي 380 متيشوفهاش.

ثالثا، راه احنايا باقين تنعانيو من الانقطاعات الكبرى ديارل الكهرباء، سواء في المنازل أو في الضيعات ديارلنا، تصوري بأننا في الضيعة ديارلنا أو في المعمل ديارلنا الوقت اللي تنكونو تخدمو بالكهرباء وتنتقطع لنا، ماذا يقع؟ الحسارة الكبرى، وإلى ابغينا نطلبو الحق ديارلنا، ما كاين اللي تواجبنا عليه.

فنتمى من السيدة الوزيرة بأنها تنكب على هاذ المشاكل اللي هي في صالح المواطن، والمواطن اللي من حقه تكون عندو الكهرباء، ولكن تكون عندو بئمن حقيقي، كوني متيقنة بأننا أعلى سوق واحنا نتنافسو مع الدول الأوروبية في المنتج ديارل الخضر ديارلنا وديال الفواكه، ولكن هما يتخلصوا الكهرباء أقل منا، احنا نتخلصوها أكثر منهم، هذا شيء متيعطينشاي الإمكانية تنافسو.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فعلا التساؤلات ديارل السيد المستشار جد مهمة، واحنا كقطع ديارل الطاقة في خدمة المواطنين باش يوصل لهم هذه المادة الحيوية في أحسن الظروف، وكل شي على وعي بأن المملكة المغربية قامت بمشاريع جد مهمة وهيكلية كيتعطي بها المثل اليوم في الخارج، ولاسيا فيما يخص الكهرباء القروية.

ابغيت نذكر أيضا بأن المغرب للأسف ما عندوش إنتاج ذاتي، فكلشي يستورده، فيمكنش لنا نعملو مقارنة مع بلدان اللي يمكن نتنج واللي يمكن لها تعمل أسعار أو أئمة من واحد المستوى.

الجهود مبدولة والأئمة -بحال اللي قلت- كنعمل في إطار القانون وفي إطار لجنة مشتركة اللي كترأسها وزارة الشؤون العامة والاقتصادية، وكاين القرار ديارل الوزير اللي هو في الجريدة الرسمية واللي كيعطي جميع الأئمة في جميع المستويات وجميع أنواع المستهلكين ومن ضمنهم الفلاحين والتسهيلات اللي كنعمل باش يتحسن لهم الأئمة.

وفوق هذا كله ورغم الجهود المبدولة، بغيت أيضا نذكر بأن هناك شرعت الحكومة، ولاسيا وزارة الشؤون العامة والاقتصادية، بالقيام بدراسة شمولية حول التعريف الكهربائي لإعادة هيكلة نظام الأسعار وتماو باش هاذ الدراسة هاذي تخرج بتوجيهات اللي يمكن لها تعطي تحسينات - إن شاء الله- في هاذ المستوى.

السيد رئيس الجلسة:

ثانيا، في بعض مكاتب الدراسات، هناك إشكالية ديسال (les conflits d'intérêts)، الآن في عدة دول تناقش قوانين من أجل منع هاذ (les conflits d'intérêts). نحن في صفتنا والحكومة في صفتها لا تأخذ بعين الاعتبار هاته الإشكالية، ولدينا كل المعطيات فيما يخص التعاقد مع مكاتب الدراسات هناك (Un conflit d'intérêt) من جهة، ومن جهة أخرى لما نلاحظ هذه الكلفة ونلاحظ كلفة التعاقد التواصلي لتفوق 7 ملايين درهم، ربما فيما يخص دراسات الجمع القانوني والجمع المحاسباتي هذه تتطلب تقنيات جد جد مهمة نظرا لأهمية المشروع، لكن فيما يخص التعاقد من أجل التواصل (Un programme de communication) اللي كيتطلب أكثر من 7 ملايين ديال درهم، هذا نعتبر في الوقت اللي نحن في المغرب وفي كل الدول هناك إشكالية ديال المال العام اللي خصو يدبر بكل حكمة وبدون تمييز، وخاصة فيما يخص مثلا المكتب الوطني للكهرباء، هناك مستحقات للمكتب الوطني للكهرباء التي لازالت لم تنفذ، وبالتالي نطلب منكم، السيدة الوزيرة، باش هاذ المسائل كلها خصها تصفى، اللي كايته في المكتبين وخاصة المكتب الوطني للكهرباء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمين،

بعيت أؤكد مرة أخرى بأن جميع الدراسات، وهي تقريبا راه 7 ديال الدراسات المختصة، لا من الناحية القانونية ولا المالية ولا الجبائية ولا التواصلية ولا البشرية ولا الإستراتيجية، كانت كلها من أعلى مستوى وفيها الخبراء المكلفين اللي معترف بهم، واللي أدوا العمل دياهم واعطوا تقارير جد مهمة وعملوا في إطار تواصلي مع ورشة العمل اللي عملت في داخل هذين المكتبين باش يواكبوا هاذ العملية اللي هي جد مهمة.

وملي كهضرو على التواصل راه التواصل فيه عدة شعوب، لا من الناحية ديال التواصل الداخلي ولا التواصل الخارجي ولا التواصل الإستراتيجي ولا دراسات جد مهمة وهاذو كلهم يعني جميع الجوانب اللي اتخدوا بعين الاعتبار، كلهم كانت لهم الأهمية اللازمة في العمل عليهم باش نواصلوا هاذ الجمع اللي هو إستراتيجي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتنقل إلى الأسئلة الموجهة إلى وزارة التنمية الاجتماعية وعددها 4

البرلمان، كان من الضروري تحضير وإنجاز مجموعة من الدراسات التمهيدية الضرورية لضمان حسن تنفيذ هاذ المشروع الإستراتيجي عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ، ومرحلة التهييء هاته تعتبر ضرورية لنجاح المشروع مع ضمان استمرارية المرفق العام الذي يضطلع به كل المكتبين بصفتها مؤسستين عموميتين، تضطلعان بمهمة حيوية في مجال الطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب والتطهير السائل على الصعيد الوطني، ناهيك عن ضرورة تأمين الاستقرار الاجتماعي المرتبط بمستخدمي المكتبين من جهة، ومن جهة أخرى استقرار المعاملات مع الشركاء (الشركات أو الأبنك أو المؤسسات العامة أو الخاصة أو المتعاملين الأجانب... إلخ).

وضمانا لتحقيق أهداف مشروع جمع المكتبين وفق المعايير الدولية المطلوبة في هذا المجال، تم اللجوء إلى إبرام عقود مع مكاتب استشارة متخصصة بهدف مواكبة هذا المشروع الضخم من الناحية التنظيمية والقانونية والمحاسبية والجبائية، وكذا فيما بهم عملية التواصل.

فكما جاء في كلامكم، فعلا هذه الدراسات كان عندها مبلغ تقريبا ديال 20 مليون درهم، كايته استشارة قانونية حول إطار الجمع، استشارة في الجانب الضريبي والمالي، مواكبة مشروع الجمع من الناحية التنظيمية، ومواكبة مشروع الجمع من الناحية التواصلية، وأيضا انعكاسات على الصعيد الاجتماعي وعلى الموارد البشرية.

وعهد بهذه الدراسات إلى خبراء متخصصين، وأكبوا هذه العملية بتنسيق تام مع مجموعة عمل، تضم إطار ديال المكتبين وذلك في إطار مهني، يتسم بالكفاءات اللازمة والإحاطة الكافية بالموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار المستلزمات الاستباقية، تفاديا لكل ما من شأنه أن يخلق جوا غير ملائم، اللي يمكن له يؤثر سلبيا على هذه العملية المهمة.

وفيما يخص الآثار القانونية المعتمد لإبرام هذه العقود، فتم في إطار المتعضيات المنصوص عليها في نظام المشتريات المعمول به والمصادق عليه من طرف المجلس الإداري، واللي كينص أن حينما يتعلق الأمر بخدمات تم مشروعها ذو طابع خاص كمشروع الجمع هذا، وحينما يتطلب إنجاز هذه الخدمات من طرف متعاقدين ذو مواصفات جد مميزة، فكيقدر يلجأ المكتب إلى إبرام اتفاقيات من هذا النوع هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب على الجواب.

المستشارة السيدة زيدة بوعيد:

شكرا السيدة الوزيرة على هاته المعطيات. نحن عن علم، وأثناء دراسة القانون 40.09 كما على علم بأهمية هذا المشروع، لكن سؤالنا محدد هو ارتفاع كلفة هاته الدراسات.

بين الجنسين وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

فباش نعطي صورة سريعة جدا على هاذ الأجنحة الحكومية للمساواة، هاذ الأجنحة كتنحتوي على 100 إجراء اللي هي مرقمة، اللي كتجمع ما بين 25 ديال القطاعات الحكومية، 9 ديال المجالات ذات الأولوية من خلال 30 ديال الأهداف الإستراتيجية في واحد الفترة ديال الزمن ما بين 2011 و2015.

إذن هاذي لأول مرة أنه المغرب يتوفر على خطة عمل وطنية مندمجة من أجل الولوج إلى المساواة بين الجنسين، فالبيادين ذات الأولوية هي بكل وضوح هي ميادين اللي احنا في حاجة إلى الدفع بالمساواة ومحاربة التمييز، بالإضافة إلى مؤسسة المساواة بين الجنسين، هناك محاربة التمييز والنهوض بالمساواة في ميدان التعليم وفي ميدان الصحة وفي ميدان الحماية من كل أشكال العنف، وكذلك التجهيزات الاجتماعية الأساسية والوصول المتساوي إلى مراكز القرار والمسؤولية، إضافة إلى محاربة كل أشكال التمييز المبني على النوع في ميدان التشغيل، وكذلك محاربة الفقر والهشاشة اللي تيعيشوه النساء في بلادنا، وخاصة النساء اللي تينحدروا من العالم القروي، إضافة إلى نشر ثقافة المساواة.

هناك من ضمن الإجراءات السريعة اللي غادي ناخذوها في هاذ الأيام القليلة المقبلة اللي هي امتداد للأوراش اللي تم الفتح ديالها، خاصة في ميدان مؤسسة ما يسمى بالميز الإيجابي في اتجاه الوصول إلى المناصفة في مراكز اتخاذ القرار، علما بأنه الأهداف الإنمائية للألفية كتنفرض علينا أننا في أفاق 2015 نوصلو على الأقل إلى الهدف ديال الثلث ديال المقاعد مخصصة للنساء، ففي الأسابيع المقبلة -إن شاء الله- ستكون مناقشة القوانين الانتخابية وغادي تكون مناسبة باش فعلا نجيبو اقتراحات على ضوء مقتضيات القانون الجديد، وهناك مجموعة من البرامج الأخرى اللي مع الأسف ما عنديش الوقت باش ندققها في هاذ الجواب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار الرد على الجواب.

المستشار السيد محمد عدا:

شكرا السيد الرئيس، وأسستغل ما بقي من الوقت احتراماً لهذا الموضوع ولمكانة المرأة في المجتمع ديالنا.

شكرا السيدة الوزيرة، نسجل الدور الكبير للسيدة الوزيرة في تقدم قضايا النساء وقضايا المساواة في بلادنا، وتحمية للسيدة الوزيرة على العمل الكبير الذي قمت به، ونؤكد على أهمية ما جاء به مشروع الدستور المعروف للاستفتاء يوم فاتح يوليوز بخصوص المساواة بين مكونات المجتمع المغربي، وبشكل خاص المساواة والمناصفة، ونذكر بالفصل 19 المتعلق

أسئلة، السؤال الآني الأول موضوعه مراحل وآفاق أعمال الأجنحة الحكومية للمساواة.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

صادق مجلس الحكومة في اجتماعه بتاريخ 17 مارس 2011 على الأجنحة الحكومية للمساواة التي جاءت لتكريس مبادئ المساواة والمناصفة بين الجنسين، والواقع أن بلادنا قطعت أشواطاً كبيرة في مجال تعزيز حقوق النساء والمساواة بين الجنسين، سواء تعلق الأمر بالحقوق المدنية أو السياسية. وما يعزز هذا التوجه، المكاسب التي جاء بها مشروع الدستور الجديد المعروف على الاستفتاء يوم فاتح يوليوز المقبل للمساواة والمناصفة. وهذه المناسبة، أنا أتفاءل بما جاء في الدستور الجديد، فيما يخص الجنسين، فيما يخص تكافؤ الفرص، وبهذه المناسبة أهيب بجميع المواطنين أن يصوتوا بنعم لفائدة هذا الدستور، وهو دستور مستقبل بلادنا. ونسائلكم، السيدة الوزيرة، عن آفاق ومراحل أعمال الأجنحة الحكومية للمساواة وتعزيزاً وضماناً لحقوق النساء. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

في البداية أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين لفريق التحالف الاشتراكي على طرح هذا السؤال وفتح لي المناسبة أنني أتكلم عن هاذ الإصلاح الكبير اللي كيغرفو بلادنا في ميدان النهوض بأوضاع النساء والنهوض بالمساواة والمناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز.

وفعلاً هذا الإصلاح الكبير اللي هو ينتهي إلى الجيل الجديد من الإصلاحات، يتناغم كلياً مع مشروع الدستور الجديد. لأول مرة كيوفر واحد الإطار قانوني من أعلى مستوى لضمان المساواة بين الجنسين ومحاربة كل أشكال التمييز، وهاذ المبادئ بالضبط هي اللي كتتحكم على هاذ الأجنحة الحكومية للمساواة اللي هي كتجمع ما بين البرامج ديال مختلف القطاعات الحكومية، بالضبط 25 ديال القطاعات الحكومية وكتحفز هاذ البرامج من أجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف، طبقاً كذلك للبحث على المساواة

وبالتالي كتوفر واحد الإطار متلائم لكل أفراد الأسرة من أجل التقدم. إذن أجدد لكم الشكر الجزيل وإن شاء الله أننا غادي ننتقلو مباشرة في خلق لجنة وزارية اللي هي مكلفة بتتبع هاذ الأجنحة الحكومية ديال المساواة وكذلك خطة عمل من أجل القيام بالتواصل حول الأجنحة الحكومية للمساواة، لأنه مع الأسف تم التنبني ديالو في شهر مارس الأخير، والظروف العامة ديال البلاد كانت أولويات أخرى، اللي جعلت أننا ما توصلناش بما يكفي حول هذا الورش الكبير وهذا الإصلاح اللي ما يمكن لنا إلا نهنبو عليه كل المغاربة وكل المغريبات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني موضوعه وضعية شغيلة الخيرات ودور العجزة ونزلائها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

زميلتي،

زملائي الأعزاء،

احنا هاذ السؤال في الفريق الاستقلالي سبق أن طرحناه من أجل مطالبة السيدة الوزيرة بالانكباب على ممارسة بعض السلوكات المشينة في بعض الخيرات الإسلامية، ولكن بدل أن أسائل الآن، أود نيابة عن الفريق الذي أشرف برئاسته أن أنهو بما قامت به السيدة الوزيرة والتجاوب الفوري والفعلي والسريع لما جاء في السؤال ومعالجة جميع الإشكالات التي كان بودنا أن نطرحها، واستبدلناها الآن بالتنويه بما تقومون به، فشكرا لك، ونكتفي بهذا. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون المحترمون للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، أتقدم لكم بالشكر الجزيل على تنويكم، وأقول لكم أننا سنعمل إن شاء الله- اليد في اليد من أجل تأهيل كل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والعمل الاجتماعي في بلادنا أصبح فعلا محوري وعنده واحد البعد استراتيجي اللي هو أساسي واللي كيتطلب تكثيف الجهود ديال كل المتدخلين والتعاون بيننا من أجل أننا فعلا نضمون واحد المستوى ديال

بالمساواة وسعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، والتنصيب على إحداث هيئة للمناصفة، وتؤكد كذلك في الأخير على ضرورة العمل الجدي لأجراً ما ورد في الدستور عامة وما يتعلق بالمساواة والمناصفة بوجه خاص.

السيدة الوزيرة،

من هذا المنبر، نؤكد ونعلم كلنا أن المرأة تمثل أكثر من نصف المجتمع، فيها الأم، فيها المريية، فيها الأستاذة، فيها الطبيبة، فيها المثقفة، فيها العاملة، فيها المرأة التي تجد وتكد في العالم القروي، فهذه المناسبة نهبب بأكثر من نصف من المجتمع المغربي أن يتكثروا من أجل مستقبل هذا البلد، أن يصوتوا بنعم لهذا الدستور الذي أخذ الفصل 19 وما أدراك ما الفصل 19 قيمته في الدستور القديم، وقيمته كذلك في المساواة في الدستور الجديد.

المرأة التي نعرف ونعلم بأنها تتمتع بالجرأة، تتمتع بتربية الأبناء وتربية الأجيال، بالحفاظ على المجتمع وعلى الاقتصاد للعائلة، المرأة اللي تنعرفو أنها في المستقبل يجب أن تكون في صف الرجل من أجل الاستحقاقات في المستقبل، من أجل أن تقوم بدورها، وهذا ليس غريبا على المرأة المغربية. نعرف أن المرأة في المستقبل إذا قامت بدورها وشاركت في الاستحقاقات وألحت على عائلتها وأبنائها وعلى إخوتها أن يشاركوا في الاستحقاقات في المستقبل، أن يجاربوا ظواهر الفساد الانتخابي، أن يقوموا بالعمل الجدي من أجل مصلحة هذه البلاد، فسنكون قد ربخنا الرهان وربخنا هاذ الفصل 19، السيدة الوزيرة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أفقايم معكم الرأي أنه موضوع اعتراز وافتنار كبير كون المادة 19 من الدستور القديم، أصبحت الآن هي مخصصة للتنصيب الواضح على المساواة والمناصفة بين الجنسين وكذلك منع كل أشكال التمييز، وإضافة إلى ذلك وضع آلية على شكل سلطة من أجل المساواة والمناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز ضد النساء.

إذن هذا موضوع ديال الافتنار، وفي نفس الوقت موضوع تفاعل فيما يخص مستقبل بلادنا، إن شاء الله، إلى كانت بلادنا مبنية على المساواة بين الجنسين، غتكون بلاد متقدمة، بلاد اللي كتضمن الكرامة لكل إنسان، بلاد اللي كتحارب العنف، اللي كتحارب التمييز واللي كتضمن فعلا أنه كل أفراد المجتمع يعيشوا في الكرامة وفي تلبية كل حقوقهم، لأنه كنعرفو أن التمييز كيولد الظلم، كيولد العنف، كيولد التشرد، كيولد فشل الأسرة، في الوقت اللي المساواة كتولد بالعكس الحوار والمحبة والتماسك داخل الأسرة،

يومية لكل الساكنة.

لكل هذه الإكراهات، السيدة الوزيرة، إذا ما أضيف إلى البطالة والعمل غير اللائق، فهل للحكومة من إستراتيجية تتحمل من خلالها مسؤوليتها المباشرة وغير المباشرة في الحد من الفقر والهشاشة بالمغرب وبالأقاليم الجنوبية على وجه الخصوص؟

وفي هذا السياق، قد يكون مناسبا لكونه يؤسس لجهوية موسعة وكذلك الارتكاز على الإصلاحات الدستورية التاريخية التي تؤيدها وتؤديها ساكنة الأقاليم الجنوبية، والتي في الحقيقة هي تغيير إستراتيجي وساكنة الأقاليم الجنوبية، كما عودتنا دائما، هي في الصفوف الأمامية للدفاع عن كل ما يهم الشعب المغربي.

نعم ساكنة الأقاليم الجنوبية هي دائما في الأمام، رغم فقرنا ورغم المشاكل الاجتماعية، فحن لن نتخلى وستقول نعم للدستور وستقف مع الدستور وستقول نعم كل ما أرادته صاحب الجلالة نصره الله. لهذا، السيدة الوزيرة، نسألكم: ما هي إستراتيجية الحكومة لمحاربة الفقر في الأقاليم الجنوبية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين لفريق التجمع الدستوري الموحد على السؤال الهام الذي كنتناشروكم معكم التحدي بالنسبة للقضايا الاجتماعية التي هي في الحقيقة لا نهاية لها، لأنه المشاكل الاجتماعية دائما كتنبت مطروحة بالرغم من كل الجهود التي كتم القيام بها.

وبغيت كذلك نعتنم هذه الفرصة باش نخي بجرارة ساكنة أقاليمنا الصحراوية العريضة، وسبق لي أنني زرت 2 نوبات منطقة العيون ومرة مشيت للداخلة ومرة مشيت لكلميم في إطار زيارة ملكية، وكل مرة كانت عندي المناسبة باش نوقف على الروح النضالية والروح الوطنية العالية ديال ساكنة الأقاليم المغربية الجنوبية.

بغيت نقول بأنه فيما يخص المسألة ديال محاربة الفقر في هاذ المناطق، بغيت نعطي بعض المؤشرات التي كنبين بأنه هاذ المناطق يعني معددها الفقر أكثر من المناطق المغربية الأخرى، بل بالعكس يعني مثلا فيما يخص حمة كلميم-السمارة النسبة ديال الفقر هي كتنصل ل9,7% في إطار خريطة الفقر ديال 2007 التي اعطتها المندوبية السامية للتخطيط التي نشرتها في يناير 2010، بينما واد الذهب-الكورة عندها نسبة الفقر ل2,6%، والعيون-بوجدور-الساقية الحمراء ل2,2% أي يعني النسبة ديال الفقر أكثر انخفاض التي كايبة تقريبا في الجهات ديال المغرب.

العيش لهاذ المستفيدين والمستفيدات من مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي تخليوهم يعيشوا في المغرب ديال الدستور المقبل إن شاء الله، المغرب ديال التقدم والازدهار.

شكرا جزيلا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، إذن ماكين تعقيب السيد المستشار، شكرا. السؤال الثالث موضوعه الفقر والهشاشة في الأقاليم الجنوبية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة، لعل أهم تحدي يواجه البشرية، يتمثل في الحد ما أمكن من مستويات الفقر والهشاشة، وهو ما يبرر عملهم وموضوعية تمركز هذا الهدف في صلب السياسات العمومية.

وأود من هذه النقطة بالذات أن أربط هذا المدخل بنموذج الأقاليم الجنوبية التي سجلت بكل تأكيد تطورا متسارعا منذ المسيرة الخضراء المظفرة إلى يومنا هذا في تشييد البنى التحتية والمرافق الأساسية، إلا أن ذلك لا يلغي بالطبع واقع افتقار تلك الأقاليم لتصور تنموي واضح خارج دائرة الصيد البحري والنفوسفاط.

وقد تكون من إسقاطات ذلك تفاقم الخصاص في إمكانية الشغل وتفاقم ظاهرة الفقر، الذي سجل مستويات قياسية خلال السنوات الأخيرة، علما أن جزء هام كذلك من المتوفرين على العمل لا يتوفرون إلا على بطاقات الإنعاش الوطني، وكلنا نعلم أن هذه البطاقات لا تكفي لأن عملها عمل شريف ولكن الرتبة التي تعطى له هي جد زهيدة.

وفي هاذ الإطار قد يكون من الإنساني أن نلتفت إلى أوضاع هذه الشريحة المعنية بالإنعاش الوطني، التي على الأقل لابد لها من الأجر الأدنى، وخصوصا بالتغطية الصحية والضمان الاجتماعي، واليوم كل موظفي الدولة ستصرف لهم زيادات صافية قدرها 600 درهم، لا ندري منطق إقصاء هذه الشريحة التي تعيل عائلات، وبالتالي تتحمل جزء من المسؤوليات التي تعود في الأصل إلى الدولة بمنطق أو آخر.

ولا يجب أن نعد عن أذهاننا بعض الحقائق المرة، فمثلا يكفي أن نشير إلى أن الأقاليم الجنوبية، على شساعة رقعتها الجغرافية، تفتقد إلى جامعة ولا توجد بها مؤسسات استشفائية كافية، ولا سيما في التخصصات الرئيسية، علاوة على الإشكاليات المرتبطة بكلفة الماء الشروب الذي يشكل معاناة

للطلبة ديالو باش يقرأو.

إذن الإشكالية هنا، واحنا كنستغربو أن الحكومة الحالية حلت، من بين إيجابياتها القليلة، وأنا أقول القليلة، أنها حلت هاذ المشاكل الاجتماعية وزادت الموظفين وهذا نباركو لها، ولكن هاذ الطبقة، الإنعاش الوطني، المتقاعد، هاذو هما الفئات الجد متضررة، على الأقل خصهم تشملهم حتى هم واحد 600 درهم، لأن متضرر، 1500 أش غادي تدير لهم؟ إذن الإشكالية فين كينة؟ هنا في الفقر والفقر احنا بين بأنه ماشي يتزاد إلى ما الحكومة تجد الحل الجذري في الفلاحة، في السياحة، في الصناعة، في الاستثمارات الوطنية، في الاستثمارات الدولية، راه ميمكنش دائما نغمدو على الإنعاش الوطني وعلى الوظيفة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فعلا في الاجتماع اللي تم الانعقاد ديالو مع كل المتدخلين، واحنا كنعتمدو كثيرا على المقاربة التشاركية، وضع جوج ديال الأمور: أولا، برنامج استعجالي من أجل القيام بالمشاريع اللي عندها واحد الوقع أكبر، وخاصة من أجل خلق فرص الشغل بالنسبة لحاملي الشواهد، باش نصبحو في الإطار ديال واحد التوظيف اللي هو منتج، واللي غادي يساهم كذلك في تنمية الأقاليم الجنوبية.

والمستوى الثاني، هو مستوى أكثر شمولي في إطار إستراتيجية مندججة، اللي كنسمح بواحد النمو حقيقي ديال هاذ الجهات العريضة علينا، واللي وقع في إطارها الانطلاق في واحد الدراسة عميقة وتشاركية، اللي عتسمح لنا فعلا باش نوضعو واحد الإستراتيجية متوسطة المدى، واللي عتسمح فعلا بالنمو بمشاريع اللي هي مرتبطة بالحاجيات المباشرة ديال السكان.

أما فيما يخص الزيادة مثلا في التقاعد كين كذلك الرفع ديال السقف، الحد الأدنى ديال التقاعد اللي تم الرفع ديالو.

أما فيما يخص الإنعاش الوطني هذا سؤال اللي غادي ندرسوه واللي غادي نشوفو في أقرب أجل أننا نتقدمو بجواب في هذا الميدان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع موضوعه تنامي ظاهرة التسول، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

وكاين كذلك التقرير ديال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية في الأقاليم الجنوبية ديال 2010 اللي كيين بأنه كينة واحد الوتيرة ديال التقدم اللي هي من أكثر الوتيرات بالنسبة للنمو ديال كل جهات المغرب.

هناك واحد المؤشر ثاني اللي هو مهم هو الحجم ديال الاستثمارات العمومية في مختلف الجهات ديال البلاد ديال 2010، وخاصة في الأقاليم الصحراوية اللي كنعطينا الترتيب بالنسبة للاستثمار العمومي بالنسبة لكل نسمة في مختلف الجهات وكنعطينا أنه حمة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء في المرتبة الثانية فيما يخص الاستثمار العمومي 6851 درهم لكل ساكنة، وفي الإجمال 1,75 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار العمومي في 2010.

بالنسبة لواد الذهب الكوييرة، هناك 660 مليون درهم ديال الاستثمار العمومي و6642 درهم لكل ساكنة، وكلمم-السيارة هناك 2,28 مليار ديال الدرهم، أي 4937 درهم لكل ساكنة وكيجبو في المرتبة الثانية والثالثة والخامسة بالنسبة لكل الجهات المغرب، وكنعدى بكثير الميزانية ديال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن اللي كلها مع التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية مكتوصلش ل600 مليون درهم.

إذن يعني هاذ النهوض بالأوضاع الاجتماعية للمناطق الصحراوية هي حمة أفقية واللي كنطلب الجهود ديال كل الحكومة، وفي هاذ الإطار السيد الوزير الأول قام باجتماع في اليوم الثاني من ماي 2011، اللي جمع فيه السادة الولاة ديال هاذ الجهات وكذلك مختلف الوزارات المعنية ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية. وغنتكم لك من بعد ربما على المحتوى ديال هاذ الاجتماع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيدة الوزيرة.

الحقيقة، السيدة الوزيرة، هناك استثمارات كبيرة، ولكن احنا قلنا هاذ الاستثمارات هي في مجال التنمية، في مجال البنية التحتية، لكن الإشكالية فين كينة؟ الإشكالية أنه الساكنة، هناك الطرق، هناك يعني جميع المتطلبات اللي كيتطلبها الإنسان (الطرق، الضو، الماء...) ولكن الإشكالية فين؟ هي إشكالية فقر المواطن، مكاينش استثمارات وطنية، مكاينش استثمارات محلية، مكاينش استثمارات دولية، الاعتماد الأساسي الآن البحر، البحر داه الاتحاد الأوربي، البحر ما ابقى فيه... الفلاحة ما مستثمرة، عندنا السياحة ما مستثمرة، أغلب الساكنة الآن كنعمد على بطاقة الإنعاش الوطني، ومع زيادة السنين أي مواطن دابا كيتخلص بطاقة الإنعاش الوطني 1600 درهم، عندو جوج طلبة في الجامعات، أقرب جامعة 800 كلم، يعني خصو ذاك 1600 يزيد عليها 1600 اخرى باش على الأقل يوفرو

تقول لنا أنه العدد ديال المتسولين في المغرب 196 ألف، هاذ الدراسة تم القيام بها في 2007، ومنهم 62,4% اللي كيتعطوا للتسول الاحترافي. دابا صراحة نحن كوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، انطلقنا في هاذ الإستراتيجية، وطنيا ومحليا، بمعية وزارة الداخلية ووزارة العدل، ولكن كلما لقينا كيفاش نعالجوا الجانب الاجتماعي بمجهوداتنا ومزالين كقومو بمجهودات وخاصة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والبرنامج ديال محاربة الهشاشة، ولكن كلما الجانب ديال الردع لقينا فيه صعوبة كبيرة لأنه أولا حتى باش نتكلمو على هاذ الظاهرة الرأي العام مكيتقبلش بسهولة أنك تتكلم على الردع ديال الناس اللي هما كيتعطوا للتسول لأنه كيعتبر قبل كل شيء أنه الناس اللي كيتعطوا للتسول ربما أنهم في حاجة... إلخ.

إذن بالتالي، لابد علينا أننا نتجاوزو هاذ المقاربة هادي وأنا نعيدو النظر في القوانين وفي الترساة القانونية اللي هي غير كافية لمواجهة هذه الظاهرة، وهنا قمنا بواحد الدراسة ووجدنا واحد المشروع قانون، يعني باش غادي ندرسوه مع وزارة الداخلية ووزارة العدل باش نلقوا حلول فعلا لكيفاش يمكن لنا نحاربو هاذ التسول الاحترافي اللي تنلقوا الناس مثلا هازين معهم واحد الكمية كبيرة ديال الفلوس أو معهم حساب بنكي فيه 30 و40 مليون أو فيه أو تبتلعوا بالأطفال أو أشياء من هاذ القبيل.

وخصنا كذلك التحسيس ديال المواطنين والمواطنات باش نقولو لهم نعم للتضامن، ما نقولوش لكم متعطوش الصدقة، بالعكس، الصدقة هي واجب ديني وأخلاقي وتضامني، ولكن خصنا نعطيوها في واحد الإطار اللي هو عقلائي، اللي هو منظم، من خلال مؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية أو من خلال أسر اللي كنعرفوها في وضعية صعبة. أما كون الإنسان كيعطي الفلوس في الزنقة، كيشجع معلوم الظاهرة ديال التسول ومكيتستافدوش منها ناس اللي هما فعلا في الحاجة، كيتستافدوا منها شبكات اللي كتستغل الكرامة العمومية.

إذن عندي الحصيلا ديال المراكز اللي عندنا في الدارالبيضاء والرباط وفاس وفي عدد من المدن الأخرى واللي عاد جات آلاف من الحالات، مع إعادة الإدماج ديال الأشخاص في وضعية تسول، ولكن الوقت لا يكفي باش ندخلو في كل هاذ التفاصيل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا.

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم وعلى الجهود التي تبذلونها في سبيل الحد من الظاهرة، ولا يخفى عليكم التداعيات الخطيرة لهذه الظاهرة

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

من الظواهر المؤسفة التي استنفحت في الآونة الأخيرة بشكل كبير ظاهرة التسول ببلادنا، إذ صارت هذه الظاهرة حرفة ومصدرا مهم لعيش العديد من الأشخاص، ومنهم من يبدع في أساليب التسول لكسب تعاطف ومودة الآخرين، كاستعمال الأطفال الرضع أو من هم في سن التمدن لاستجداء عطف الناس وتملق عواطفهم بشتى الطرق.

ولم تفلح المجهودات الحكومية المبذولة في مجال محاربة هذه الظاهرة من التخفيف من انتشارها وتزايدها المستمرين، فضلا عن لجوء العديد من الشباب، ممن يمكن له كسب قوت يومه بطرق أخرى غير التسول، إلى وسائل الاحتيال والتدليس على المارة أو راكبي الحافلات العمومية أو محطات المسافرين وغيرها، مما يفرض معالجة حازمة وعاجلة لهذه الظاهرة الآخذة في التكاثر يوما بعد آخر، وقد أصبحت الظاهرة اليوم شكلا خطيرا يمس شعورنا كمغاربة وينم عن وضع اجتماعي يستدعي التدخل لمعالجته. هذا إضافة إلى ما يشككه ذلك من إساءة لصورة بلادنا الخارجية.

وعليه، نسألكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لمحاصرة ظاهرة التسول.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

أقدم بالشكر إلى السادة والسيدات المستشارين لفريق الأصالة والمعاصرة على السؤال دياهم. وفعلا فيما يخص المسألة ديال محاربة التسول لابد علينا أننا نفرزو ما بين التسول اللي هو فيه الطابع الاجتماعي، الناس اللي هما في حاجة، الناس اللي هما في حاجة خصهم يكونو فوق راسنا وفي عينينا، وهذا المجهودات الكبيرة اللي كنعوم بها الحكومة في إطار مساعدة الناس اللي هما في وضعية صعبة من خلال تأهيل المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية وضمان واحد العيش كريم لكل المواطنين والمواطنات.

ولكن، كإين واحد الجانب اللي تكلمتو عليه، السيد المستشار، اللي هو الجانب ديال التحايل وديال الاستفادة من الكرامة ديال المواطنين ومن حد عندنا واحد (السوق) ديال أنه الناس كيعطيو الفلوس في الشارع ومن حدنا كنشجعوا الظاهرة ديال التسول، اللي عندنا الإحصائيات الرسمية اللي

الشخصية في تحسين الأوضاع ديال مواطنين آخرين ونساهمو معهم بطريقة مباشرة، الناس اللي تعرفوهم ولا المراكز ديال الرعاية الاجتماعية، وكهم في حاجة إلى موارد مالية إيجابية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية، وعددها 4 أسئلة؛ السؤال الآتي الأول موضوعه وضعية نواب العمداء بالكليات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيدة زيدة بوعياذ:

السيد الرئيس، نعتذر لأن واضح السؤال هو متشبهت بأنه هو اللي يضع السؤال، اعتذر اليوم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال يؤجل بطلب من الفريق الاشتراكي.

السؤال الثاني كذلك ورد بشأنه طلب التأجيل من الفريق الحركي. السؤال الثالث موضوعه أساتذة السلك الثانوي والإعدادي الذين عينوا لأول مرة كعلمين مؤقتين أو متدربين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

كلفت من طرف فريقتي لأتوجه إليكم شخصيا بالتنويه على موقفكم الشجاع والشخصي إزاء هاته الفئة من موظفي وزارة التربية الوطنية، لابد أن تكون كلمة حق لما تقومون به إزاء جميع الموظفين، ولكن بعد الحوار المباشر معكم فقد نرجو منكم إبلاغ هاته الفئة بالنتائج التي حققتوها إزاءهم. شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد أحمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على الكلمات الرقيقة، وفي الواقع هذا فقط

على النسيج الاجتماعي. فمع الأسف الواقع يعكس شيئا مغايرا رغم ما تقومون به من مجهودات، إذ أضحت ظاهرة التسول تنتشر بشكل ملحوظ وملفت للنظر، بل في تطور في اتجاه الاحترافية، وما هذه الجحافل من المتسولين الذين يترصون بالمارة في الطرقات وفي الشوارع الرئيسية إلا دليلا على فشل الحكومة في الحد من هذه الظاهرة من خلال خلق فرص للشغل وجلب استثمارات جديدة، تكفيها ولايات هاته الآفة.

ولا نحملكم وحدكم المسؤولية، السيدة الوزيرة، في التزايد الملحوظ لهذه الظاهرة، إذ نحمل الحكومة ككل. وكذلك أتساءل هنا عن رؤية 2020 للقطاع السياحي، كيف لنا أن نراهن على استقطاب المزيد من السياح؟ وأي منتج ستقدمه في ظل تنامي هذه الظاهرة التي تشكل عائقا وتحديا حقيقيا؟ وأي صورة نريد أن نسوقها مع هذه الظاهرة التي تسيء لصورة بلادنا؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا.

أنا كعترف بأنه الإستراتيجية ديال الحكومة إنبتت أساسا على المقاربة الاجتماعية لأنه هذا هو التوجه ديال بلادنا، كين واحد الحس اجتماعي قوي جدا اللي كيجهلنا أننا كتنعاملو مع الناس اللي يتعاطوا للتسول بطريقة اجتماعية أكثر مما هي أمنية، هذا كنعترف به، ولكن باش نبدلو هاذ المعادلة، أظن ما يمكنش لنا نحملو الحكومة المسؤولية لوحدها لأنه يتعلق الأمر بتغيير النمط ديالنا والسلوك ديالنا ديال التعاطي مع الظاهرة ديال أننا نعطيو الفلوس في الزنقة، هذا كظن بأنه راجع للمواطنين والمواطنات وأنا ما كنعفش عليكم على أنه عندنا وصلات إشهارية حضرناها من أجل تحسيس المواطنين حول هذه الظاهرة، ولكن الظروف السياسية غير مناسبة من أجل أننا نخرجو هاذ الوصلات الإشهارية، واللي كتبين بوضوح أنه كين الناس اللي كيتعاطو للتسول من أجل الاحتيال وكين ناس آخرين اللي بالرغم مثلا من الإعاقة استطاعوا باش يتعاطوا لأنشطة مدرة للدخل وتجاوزوا المقاربة ديال التسول اللي هي كتمس أولا بالكرامة ديالهم هما كمواطنين قبل ما تمس بالصورة ديال البلاد.

وأظن أنه من أجل معالجة هذه الظاهرة، لابد أننا نتحملو جميعا المسؤولية ديالنا، كل واحد من الموقع ديالو أننا نقومو بتغيير الثقافة ديال أننا نخلو الشرح ديال السيارة وندوزو الفلوس من الزجاجة ونعتبرو راسنا أننا تيرأنا من الواجب ديال التضامن، تنقولو لا، التضامن ما شي هو هذاك، التضامن هو أننا نعطيو شي حاجة من القلب ديالنا من المساهمة ديالنا

وتطوير قدراتنا بلادنا في مجال الطاقات المتجددة، لتنويع مصادرنا الطاقية لتشمل الطاقة الشمسية والريحية والهيدرومائية.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من مواكبتها على المستوى الصناعي للقطاع والنهوض بالبحث والتطوير والتكوين.

في هذا الإطار، نسألكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمواكبة هذه الدينامية في مجال التكوين والتكوين المستمر والبحث العلمي والتأطير؟

وهل هناك خطوة موحدة مندججة على الصعيد الوطني بين وزارتك والقطاعات المتدخلة في الميدان لخلق أقطاب قوية للتكوين والبحث العلمي في الجامعة المغربية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، مناسبة طرح هذا السؤال من طرف السادة المستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة، غادي يتيح الفرصة كذلك لتوضيح بعض جوانب الدينامية الحقيقية التي تعرفها الجامعة المغربية منذ مدة، منذ تفعيل مقتضيات الإصلاح، والتي كمشي كلها في صلب ما تفضلتم به، أي إعطاء الأولوية للاستجابة على مستوى التكوينات لأولويات التنمية التي محتاجها بلادنا، وطبعا المجال الذي ذكرتموه هو مجال الطاقة هو مجال أساسي.

ففي هذا الأفق، طبعا، أتم كندركوا بأننا كنا وضعنا كأهداف للمخطط الاستعجالي في أفق سنة 2012 أن التكوينات المرتبطة بأسلاك المهندسين والأسلاك التقنية تتضاعف الأعداد ديال الطلبة التي مقبلين عليها في غضون هاذ الثلاث سنوات. بغيت نبشركم بأن إلى حدود هاذ السنة هاذي، حققنا 75% من هذا الهدف، وبالتالي بدون شك أن في غضون سنة 2012 غادي نكونو توصلنا لهذا الهدف.

بشكل عام، في إطار طبعا مواكبة الأوراش الحكومية الكبرى المتعاقد بشأنها وأساسا "الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي" ومخطط "المغرب الأزرق" ومخطط "المغرب الأخضر" وكذلك "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" ومخطط "الطاقة"، انخرطت الجامعات المغربية في هذه الدينامية الوطنية من خلال إحداث مسالك للتكوين، تستجيب لحاجيات هذه الأوراش.

اليوم، العرض الجامعي الحالي في ميدان التكوينات المرتبطة بالطاقة، يناهز 30 مسلك، تغطي مختلف المستويات، الدبلوم الجامعي في التكنولوجيا، الإجازة المهنية، الماستر، الماستر المتخصص والدكتوراه، إضافة إلى ما يقارب 80 مسلك معتمد في تخصصات مرتبطة بالمجال الطاقوي،

طبعا في إطار الواجب، ولكن في إطار كذلك رفع الحيف على إحدى الفئات التي كانت فعلا متضررة، والتي كيبليغ العدد ديالها 2700 أستاذ وأستاذة.

بغيت فقط ما دام طلبتو توضيحات حول التدابير التي تم اتخاذها، نذكر بأن ما نحن بصدد تفعيله من بعد الاتفاقات ديال أبريل 2011 يهم جوج ديال التدابير، واحد التدبير هو الذي كان ورد في الصلب ديال السؤال ديالكم، سيتعلق الأمر بمنح ما بين 3 إلى 5 سنوات جزافية لهذه الفئة، تحتسب لأجل الترقية للدرجة الأولى من إطار أستاذ التعليم الثانوي الإعدادي ابتداء من 2006، وبمفعول مادي ابتداء من فاتح يناير ديال هاذ السنة.

ولكن بدون شك أن التدبير الثاني هو الأساسي، لأنه كينطلق كذلك من الخلفية ديال السؤال التي طرحتموه، المرتبط بالناس التي وصلوا إلى سن التقاعد، والناس التي كيبستحقوا الحقوق ديالهم بعد ما توفوا الأولياء ديالهم التي كانوا كينتميو لهاذ الفئة.

وفي هذا الإطار كذلك، وصلنا إلى اتفاق يقضي إلى أنه نظرا لكون عدد من الأساتذة من هذه الفئة قد وافهم المنية أو أحيلاوا على التقاعد، فقد تم الاتفاق على أن يسري المفعول المادي لهذه الترقية بالنسبة لهؤلاء ابتداء من تاريخ ترفيتهم، وهي العملية التي ستمكن من الاستفادة من حق الترقية قبل حذفهم من أسلاك الوزارة، وأعتقد بأن هذا حيف كان يجب أن يرفع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كين تعقيب؟

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

التعقيب، السيد الرئيس، هو نصفق لمعالي الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه حدود استجابة برامج التكوين والتكوين المستمر للدينامية الوطنية في مجال الطاقة، الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أختي، إخواني المستشارون المحترمون، لقد انخرطت بلادنا في دينامية تفعيل سياسة طاقوية وطنية جديدة بهدف ضمان التزويد المنتظم لحاجيات بلادنا في الطاقة الأحفورية، وتعزيز

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، هو الهاجس اللي عبر عليه السيد المستشار هو هاجس حقيقي، وعشناه في واحد العدد ديال القطاعات بالنسبة لتنفيذ واحد العدد ديال السياسات إلى حدود فترة قريبة.

اللي بغيت أطمئن به السيد المستشار، وهو أن احنا انطلاقا من هاذ الهاجس هذا بالذات، بنينا مخططات تنمية الجماعات، اللي تم التوقيع على عقودها في أكادير في أكتوبر 2009، على هذا الأساس، ورسدت لها الحكومة مبلغ يناهز 13 مليار درهم من أجل البلوغ إلى أهداف الاستجابة للطاقات والحاجيات اللي محتاجة لها هذه المخططات بعينها.

وبالنسبة لكل مخطط مخطط، وضعنا مع الفرق التي وضعته تصورات إلى حدود سنة 2050 في بعض الحالات، حول كل هي الحاجيات اللي محتاجها، الآن التحدي الكبير ماشي هو أننا نكونو نستبق هذه التصورات، ولكن تكون عندنا القدرة الذاتية على مستوى الجامعات وعلى مستوى المؤسسات ديال التكوين أننا نجابو على هذه الحاجيات، واحنا نعرف من خلال ما نعاينه الآن من أجل بلوغ الهدف ديال 3300 طبيب، وما عايناه في السابق من أجل تكوين 10 آلاف مهندس، بأن هذا هو التحدي الحقيقي.

على مستوى المقاربة، الآن التصور واضح والقناعات متقاسمة من طرف الجميع. على مستوى التفعيل غادي نبقاو طبعاً أمام المشاكل اللي كعرفوها كلنا، إذا لم نتغلب عليها، طبعاً، في ظروف معقولة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول إحداث مناطق صناعية، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد وزير التربية الوطنية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

كما تعلمون، السيد الوزير، أن أغلب المسيرين يعانون بسبب البحث عن القطع الأرضية لإحداث وحدات صناعية بمختلف مدن المغرب، وخاصة بالمدن الصاعدة والقابلة للاستثمار، وذلك حيث أن أغلب المناطق

الهندسة الكهربائية، الهندسة الصناعية، هندسة الأنظمة الكهربائية، تكرير البترول، هندسة الطرائق، هندسة المواد، وما إلى ذلك.

أما على مستوى مخطط "الطاقة"، فإن وزارة الطاقة والمعادن تشرف حالياً على دراسة قطاعية حول الحاجيات الكمية والكيفية من الموارد البشرية اللازمة لمواكبة الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة، وعند صدور نتائج هذه الدراسة التي تشارك الوزارة في لجنة متابعتها، والتي وصلت الآن للمرحلة الثالثة، أي المرحلة ما قبل الأخيرة، ستقوم الجامعات ببلورة مسالك جديدة للتكوين في المجالات السوسيو مهنية، التي ستحدثها الدراسة.

كما أن الوزارة، ومن خلال إعادة هيكلة مختبرات ووحدات البحث العلمي، أحدثت قطبا للكفاءات (des pôles de compétences) في ميدان الطاقة، تسهر على تنسيقه جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، كما سبق للوزارة أن وقعت اتفاقية تعاون مع وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ووكالة تنمية الجهة الشرقية لإنشاء قطب الامتياز (un pôle d'excellence) بمدينة وجدة في مجال الطاقات المتجددة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات تتوفر على ما يزيد عن 30 بنية بحث معتمدة، منها 7 مختبرات و24 فريق للبحث، وكذا مركز للدراسات والأبحاث، كلها مخصصة لتقضايا الطاقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

هو ماشي تعقيب، هو غير توضيح، السيد الوزير، غير باش نشرحو خلفية السؤال لأن احنا انطلقنا من تجارب عرفها المغرب في هاذ المجال، لأن واحد المجموعة ديال المشاريع اللي تدارت خلال واحد 50 سنة، كانت دائماً تكلف الدولة واحد المبالغ ضخمة، ولكن كنا دائماً نهمل جانب الموارد البشرية، وكين هاذ التخوف عند المغاربة، أننا إما أننا كيصبح المشروع لأن ما عندناش موارد بشرية محلية أو وطنية، إما أننا نعتمد على الأجانب اللي كيكلفونا واحد المبالغ طائلة، وكبقاو مرتبطين بهم، ويرتبط الاقتصاد الوطني والسياسات العمومية بدول خارجية.

هذا السؤال كان سؤال انطلاقاً من هاذ الواقع، باش ما نعاودوش نطرحو في هاذ المشكل في المستقبل.

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

- مشاريع هي في طور العمل: (Casaneashore) و (Technopolis) بسلا، والقطب التكنولوجي لوجدة 107 هكتار؛
- مشاريع تم الشروع في إنجازها (Fes Shore) 22 هكتار، (Tetouanshore)، المحطة الصناعية المندمجة للسيارات بالقيطيرة؛
- ومشاريع تعرف انطلاق الأشغال هذه السنة، وتم المحطة الصناعية المندمجة للسيارات بطنجة، والمحطة الصناعية المندمجة للطائرات بالنواصر، والمحطة الصناعية المندمجة لفاس راس الماء.

وتقوم هذه الوزارة، بتعاون مع الفاعلين المحليين، بتوفير كافة شروط نجاح هذه المشاريع، وجعلها تساهم في التنمية الاقتصادية والمجالية المشوذة، بالإضافة إلى ذلك وحتى تنفذي إشكالية انتشار الوحدات الصناعية خارج تصاميم التهيئة، قامت الوزارة بالإعلان عن طلب إبداء الاهتمام (Appel à manifestation d'intérêt) قصد انتقاء مشاريع لإنشاء مناطق صناعية بمختلف أنحاء المغرب.

وترمي هذه المبادرة التي ستم سنويا بشراكة مع مختلف الفاعلين المحليين والوطنيين إلى تكثيف العرض العقاري الملائم لاحتضان المناطق الصناعية، وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمقاولين لإنجاز مشاريعهم، وكذا تحقيق استغلال أمثل للفرص الاستثمارية المتاحة في الأقاليم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير بالنيابة على وزير التجارة والصناعة.
ما يمكن لنا إلا أن ننوه بالعمل الذي يقوم به السيد الوزير شخصيا وأطر هذه الوزارة، وما يمكن لنا إلا أن نفتخر بالبرنامج الوطني اللي غادي يسمح لجميع المستثمرين باش يمكن لهم يقوموا بالمشاريع دياهم.
إلا أننا، معالي الوزير، نتأسف على موافق بعض الأشخاص الذين استفادوا من امتيازات عقارية ومالية، ولكن يستعملون أسلوب الشطط في هذه الحالة، فنرجو من الحكومة بكاملها أن ترعى المشكل المطروح بالنسبة للمستثمر.

إن الأمانة لا توافق نهائيا المتطلبات، الآن في العالم هناك بقع أرضية مجانا، فهذا لا بد من إعادة النظر والضرب على أيادي من يستغل بعض الفرص الوطنية لتشجيع مناصب الشغل والاستثمار في هذه البلاد.
شكرا معالي الوزير، وأشكركم على مداخلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كإين شي رد على التعقيب؟ إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

الصناعية بالمغرب في العديد من المدن المغربية استنفذت الغرض منها، وبالتالي أضحت لا تلبى الحاجيات الواردة عليها، وذلك نظرا للتلاعبات من خلال المضاربات العقارية والاستفادة من بقع أرضية دون استغلالها، مما خلف صعوبة لدى المستثمرين الصناعيين في إيجاد بقع ملائمة بمواصفات عقارية سليمة، الشيء الذي أدى إلى انتشار وحدات صناعية خارج تصاميم التهيئة لأغلب المدن المغربية، بشكل لا يراعي الجانب الترابي والبيئي والجمالي للمجال العمراني، علما أن الطابع السائد للترخيص لهذه الوحدات يتم عن طريق الاستثناء، والذي أصبح، وللأسف، هو القاعدة.
لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لحماية المجال من هذه الظاهرة السلبية والحد من الترخيص عن طريق الاستثناء؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

تعد إشكالية العقار من ضمن الانشغالات الأساسية لوزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، حيث أنها تعمل جاهدة من أجل توفير البنيات التحتية بتجهيزات جيدة وأتممة ومشجعة بغرض استقطاب الاستثمارات المنتجة للقيمة المضافة والمحدثة لفرص الشغل.

وفي هذا الإطار، قامت الوزارة في إطار المقاربة المرتكزة على الشراكة بين الدولة ومختلف المتدخلين بإنجاز عدد هام من المناطق الصناعية، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المنطقة الحرة بطنجة والحظائر الصناعية للنواصر وبوسكورة والجرف الأصفر... إلخ.

وقد سمحت هذه المشاريع بمشدد استثمارات مهمة في قطاعات مختلفة، كقطاع السيارات والنسيج والجلد والصناعات الغذائية، إلا أنه نظرا لاستنفاد معظم المناطق الصناعية للقطع الأرضية تلبية لحاجيات المستثمرين، وضعت الوزارة مخططا مديرا في إطار تنفيذ الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، يضم 22 محطة صناعية مندمجة، سيتم إنجازها في أفق سنة 2015، تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 2300 هكتار.

ويرتكز هذا المخطط على جيل جديد من المناطق الصناعية، عبارة عن فضاءات تسمح باستقبال وتتمية وتطوير المهن العالمية للمغرب التي تم تحديدها في النطاق السالف الذكر، والتي تخص بالأساس ترحيل الخدمات والمناولة في قطاع السيارات والطائرات والإلكترونيك والنسيج والجلد والصناعات الغذائية.

ويعرف هذا الورش حاليا تقدما ملموسا فيما يخص تعبئة الأوعية العقارية اللازمة لإنجازه وانطلاق الأشغال، والحصيلة حاليا هي كالتالي:

ولتعزيز هذا الوضع، تعمل الوزارة على توفير ظروف دوام إشعاع هذا الفضاء ثقافيا وفنيا، كما تهتم بتشجيع ورعاية الفنانين والحفظة والمبدعين النشيطين في هذه الساحة، عبر إشراكهم في أنشطة الوزارة، سواء بمراكش أو بمدن أخرى.

ومن جانب آخر، تحتضن خزانة مولاي يوسف بمراكش منذ سنة 2006 بمركز لتوثيق الصور الحديثة لجامع لفنا، تشارك به في التظاهرات التي تنظمها مختلف المؤسسات حول جامع الفنا، ومع ما يسموه المشاركة "الحكواتيين"، ونسبهم "الحلايقية"، العاملين بالساحة في الأنشطة التي ينظمونها.

من جانب آخر، سبق تنفيذ برنامج ممول من طرف اليابان ما بين 2004-2008، ضم مجموع من الأنشطة التي استهدفت الحفاظ على الموروث الثقافي، حيث أشرف على البرنامج مكتب اليونسكو بالرباط ووزارة الثقافة، وتضمن مسابقات للحلايقية أو الحكواتيين، تخصص لها مبالغ مالية ونظمت لها جولة بالمدارس مقابل تعويضات مادية.

إلا أن البرنامج الأهم يبقى هو برنامج الكنوز البشرية الحية، الذي ينفذ في إطار برنامج التعاون المشترك "التراث الثقافي والصناعات الحلاقة كفاطرة للتنمية بالمغرب" الذي انطلق سنة 2008 من طرف منظمة الأمم المتحدة والحكومة المغربية، ويضم من بين أنشطته الحفاظ على الكنوز البشرية الحية كطريقة لصيانة التراث الثقافي اللامادي.

ويرمي البرنامج إلى تحديد الكنوز البشرية الحية ووضع نظام للحفاظ عليها، يضم الجانب القانوني والمؤسسي والتمويلي، ولا شك أن ساحة جامع الفنا، كتراث شفوي عالمي، ستستفيد مما سياتر من مزايا عن إرساء نظام مغربي لهذه الكنوز الحية.

وأخيرا، أن هذه المعلومة التي تتقول بأن اليونسكو تمدنا أو تمد الساحة بمساعدات مادية، هذا للأسف الشديد معلومة خاطئة وليس لها أي أساس من الصحة، اليونسكو لا تساعد، هي فقط شرفتنا بتسجيل هذه... وفضل الإسباني لابد أن نذكره، الكاتب الإسباني المعروف (Juan Goytisolo)، ويعني شرف أننا نكون في التراث اللامادي، أن تكون جامع الفنا حالها كحال موسم طانطان، يعني مسجلة في هذه القائمة، أما أن ترعى مادي فهذا طبعا ممارسة ليست في عادات وتقاليد اليونسكو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد المالك أفرابط:

شكرا السيد الرئيس.

كما ننتظر من جوابكم، السيد الوزير، أن تعطونا مجموعة من الإجراءات التي سنساهم أو يمكن أن تساهم في الحفاظ على موروثنا الثقافي هذا، الذي

نتنقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول رد الاعتبار لساحة جامع الفنا ولروادها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعد ساحة الجامع الفنا القلب النابض لمدينة مراكش وملقى الثقافات الشعبية المغربية، فهي تستقطب عددا كبيرا من الزائرين لسحرها الذي يتجسد في تعدد الفرق الفنية والترفيهية التي تقدم الكثير من المتعة والفرحة للجمهور، وتتحول ليلا إلى مطاعم تقدم مأكولات شعبية مختلفة، وقد أعلنتها اليونسكو ضمن التراث الإنساني منذ سنة 2001.

وبالرغم من ذلك، فإن ساحة جامع الفنا لم تحظ بالاهتمام والعناية اللازمين، بل نجد أن روادها يتخبطون في عدة مشاكل بسبب الإقصاء والتمهيش والإهمال الذي طاهمهم من قبل مختلف المسؤولين المتعاقبين عن وزارتي الثقافة والسياحة، علما أن اليونسكو تقدم مساعدات ومنح مالية لدعم هذا التراث الشعبي ورواد الساحة.

فأمام هذه الوضعية المزرية لرواد الساحة ومختلف الفنانين بها، نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي ستخذونها للارتقاء بهذا التراث الشعبي وبساحة جامع الفنا وتحسين الوضعية المادية والاجتماعية لروادها.

لكم الكلمة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أنت تعطيه الكلمة السي دعيدة؟ شكرا، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد بنسالم حميش، وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين المحترمين.

شكرا للسيد المستشار على سؤاله الوجيه طبعا.

لكن فقط للتذكير ولابد من هذا التذكير، إن ساحة جامع الفنا كانت دائما تحظى باهتمام، ليس فقط وزارة الثقافة ولكن باهتمام متدخلين آخرين، كما تعلمون، كما أشرت، وبذلت جهود، ربما ليست من المستوى الذي تطمحون إليه، من أجل الحفاظ على طابعها واستمرار إشعاعها. وهي جهود توجت، كما ذكرتم، وكما هو معلوم من طرف الجميع، بتسجيلها في التراث الشفوي اللامادي في قائمة اليونسكو في 2001. واحتفلنا بعيد العملية الإرهائية، بعيد، بالذكرى العاشرة لهذه الساحة التي نفتخر بها جميعا، ليس كمراكشيين ولكن كذلك كغاربة جميعا.

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول القرصنة بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، عبد القادر قوضاض، بناصر أزكاغ، لحسن بلبصري. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية، شهدت مدينة الدار البيضاء يوم 22 ماي 2011 تنظيم ندوة، شارك فيها المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمكتب المغربي لحقوق المؤلف واللجنة الوطنية للملكية الصناعية ومناهضة التقليد والجمعية المغربية لمحاربة القرصنة.

وقد خلصت الندوة إلى أن القرصنة والتزوير يأخذان أبعادا خطيرة في المغرب، إذ يكبدان الدولة خسارة تصل إلى 2 مليار درهم في السنة، وتفوت قرصنة التسجيلات الموسيقية لوحدها حوالي 156 مليون درهم من العائدات الضريبية على خزينة الدولة.

لكل ما سبق، السيد الوزير، نسألكم كما يلي:

ألم يحن الوقت بعد لوضع حد لظاهرة القرصنة بالمغرب؟

وما هي المعوقات التي تحول دون تمكّنكم من القضاء نهائيا على هذه الظاهرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارون،

لاشك أن ظاهرة القرصنة يجب أن تتعامل معها بما يلزم من الجدية، لأنها جريمة متعددة المستويات، هي جريمة اقتصادية، هي جريمة معنوية، هي جريمة في حق المنتجين والمبدعين، وبالتالي ليس هناك خلافا لرأي قد يكون سائدا في هذا الوسط أو ذاك، ليس هناك ما يمكنه أن يبرر اللجوء إلى هذا الأسلوب غير المقبول.

لست في حاجة إلى أن أذكر السادة والسيدات المستشارين المحترمين أن هذه الظاهرة هي ظاهرة كونية، وليست لصيقة بالمغرب، المغرب يتأثر منها، ولكن الشبكات المزودة لها هي شبكات عابرة للقارات وقوية جدا،

يجب تطويره والحفاظ عليه.

إذن، هناك هاذ الجانب المتعلق، الجانب الفني والجانب الثقافي المتعلق بهاذ الموروث الثقافي، ولكن هناك أيضا الجانب الاجتماعي لهؤلاء الفنانين والحكواتيين الذين يؤثثون فضاء هاذ جامع الفناء، بل أكثر من هذا نحن نعرف أن هناك العديد من الدول تعرف المغرب باسم مراكش لعدة اعتبارات.

لذلك، فأعتقد بأنه لكي نحافظ على هذا الموروث الثقافي، لا بد أن نعطي كل الإمكانيات، طبعا، المادية والحفاظ على هذا العنصر البشري، كما قلت الذي يؤثث هذا الفضاء، لأنه اليوم ربما هاذ المسألة اللي غادي أتذكر عليها يمكن ما عندهاش علاقة بالموضوع، ولكن نحن نعلم أن هناك تغطية صحية للفنانين بالمغرب، ولكن للأسف نلاحظ أن هناك العديد من الفنانين الذين هم طريحو الفراش بدون أية عناية لولا في بعض الحالات تكون الالتفاتة الملكية لبعض الحالات، ويمكن أن نسرده عليكم على سبيل المثال الفنان مصطفى سلمت الذي يعاني اليوم من مرض عضال.

إذن، الخلاصة هو أنه لا بد من العناية بهاذ الموروث الثقافي ببلادنا للحفاظ عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

نعم السيد المستشار، أعتقد أن المشكل بالنسبة لجامع الفناء، الحمد لله الآن جهودنا ستتضاعف أكثر فأكثر على إثر هاذ العملية الإرهابية التي تعرفونها.

لكن اللي حاصل بالفعل وهو أنه بعض الدخلاء والمتسلطين على جامع الفناء وليست لهم علاقة بالفنون، أنا أطالب هؤلاء الذين نعرف جميعا بأنهم أصلاء في هذا الميدان، كحكواتيين وكفنانين أن ينظمو أنفسهم وأن يخطرطوا في التعااضدية الوطنية للفنانين، التي نحن، طبعا، بعون وزارة المالية والاقتصاد نرصد لها 200 مليون سنتيم أو 2 ملايين درهم سنويا.

وطبعا احنا عارفين بأنه فيه ناس حتى ذاك القدر ديال الانخراط ديال 700 درهم يعجزون عن أدائه، ونحن الآن بصدد وضع قائمة لهؤلاء الذين يعجزون عن أداء واجب الانخراط وأن ينضافوا إلى قائمة التعااضدية الوطنية للفنانين، حتى تكون لهم أولا بطاقة الفنان، وثانيا بطاقة الانخراط من أجل التغطية الصحية، واليد الواحدة لا تصفق.

هناك كذلك وزارة السياحة التي أصبحت شريكا معنا في هذه العملية الإصلاحية الإنسانية، وإن شاء الله الخير أمامنا وفي المستقبل المنظور.

السيد رئيس الجلسة:

وتشير المعطيات التي تمكنت الجهات الرسمية من رصدها أن نحو 400 ألف إلى 600 ألف من الأقراص المدمجة تنسخ بطريقة غير قانونية أسبوعيا في المغرب، تتسبب في تشويه صورة بلادنا التي صادقت على عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية لحماية المواصفات الأدبية والفنية لحقوق المؤلف.

كما أن عملية القرصنة أدت إلى إفلاس عدد من شركات الإنتاج الفني والأدبي وإغلاق عدد كبير من دور السينما في مختلف المدن وأن العديد من شركات الإنتاج العاملة حاليا، والتي تعمل بصورة قانونية تعاني من الخسائر وفي طريقها إلى الإفلاس، وتنتظر من الحكومة على تحصيلها ومواصلة مكافحة هذه الآفة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد المستشار المحترم،

سنفق على أن الحكومة، بطبيعة الحال، ليست في موقع المتفرج أمام ظاهرة خطيرة، غير مقبولة لا أخلاقيا ولا اقتصاديا ولا سياسيا، قلت هذا الكلام وأجدد النطق به، هذا أولا.

ثانيا، لا بد من القول أن التصدي له مستويات كثيرة، هناك المستوى الزجري وهناك مجموعة من التدابير الزجرية يتم القيام بها بكيفية مسخرة، وهناك الجانب التحسيس وإثارة الانتباه، بالإضافة إلى تدابير وقائية على صعيد الحدود، وفي كل المناطق. معنى هذا بأن واجهات متعددة فتحت، نشغل من أجل التصدي لها، يعني العيب كل العيب بالنسبة لهذه الحكومة أنها تكتفي بالترح أو تكتفي بتحليل الظاهرة.

نحن لنحل الظاهرة لكن لا تفرج، نحن نتصدى لها وسنقضي عليها بالتعاون مع الجميع، وتلاحظون بأن أحد أهم المداخل هو فسخ المجال لوضع الزبناء من مستعملي الأقراص المدمجة أنهم يتوفرون على منتج جيد، يكون قد أدى الاستخلاصات الواجبة من خلال المكتب المغربي لحقوق المؤلفين ويكون بئس في متناول المواطنين.

وهناك بدأ مجهود كبير، غادي تمشيو هنا في شارع محمد الخامس وغادي تلقوا أقراص مدمجة بئس 13 درهم يعني (original)، معنى ذلك بأن فسخ الآفاق أمام المواطنين كي يتعاون الجميع من أجل القضاء على هذه الظاهرة، التي هي ظاهرة كارثية، لاشك في ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وذلك ليس من شأنه، بطبيعة الحال، أن يثينا عن رغبتنا وعن طموحنا في التصدي لها.

لا بد من أن نذكر بهذه المناسبة بالمجهودات التي تبذلها الحكومة ويبدلها المكتب المغربي لحقوق المؤلفين. وفي هذا الصدد، هناك أولا مجموعة من البرامج التحسيسية المكثفة والقوافل المنظمة في هذا الإطار، تنظم الآن معرض تحت عنوان "كلنا ضد القرصنة" على هامش الدورة 17 لمهرجان الرباط الدولي للسينما والمؤلف، ها هو موجود، ها هو غير بعيد على مقر البرلمان.

هناك المداهمات التي تقوم بها، ونحن في حاجة إليها، لأن الجانب الزجري هو له قيمته في هذا الشأن، وأيضا هناك اعتناء بل بداية تسجيل تحقيق عدد من المكتسبات من خلال العمل على رفع المستحقات الخاصة والاستخلاصات التي يجب أن ترجع إلى المبدعين، ثم هناك أيضا مفاوضات مع مسؤولي المؤسسات المكلفة بالبحث، من إذاعات وتلفزة ومقاهي إلى غيرها، وكان هناك أيضا التوقيع على عقد برنامج بين الوزارة والمكتب المغربي لحقوق المؤلفين.

لا بد ما نذكر أيضا بأن هذا الموضوع انتبته إليه الوزارة والمكتب المغربي لحقوق المؤلفين بتعاون، وأشدد على ذلك، بتعاون وتفاعل مع المبدعين والمجتمع المدني المنخرط في التصدي لهذه الظاهرة، نحن نؤمن بأن هذا موضوع لا يمكن أن نتجح فيه إلا من خلال تكاتف وتضافر جهود كل المتدخلين في هذا الإطار.

ولا بد ما نذكر أيضا بأن هناك تدابير تكنولوجية تعتمد للحد من التحايل على القانون من خلال أيضا تشديد العقوبات، وتقوية التدابير على الحدود، لأن المدخل ديال الداء من خلال الحدود، وذلك يتطلب مجهودا متضافرا بين وزارة الاتصال ومختلف قطاعات الدولة، بما فيها الجمارك والشرطة ديال الحدود، معنى ذلك أن هناك مجهود متكامل وتقوم به، وسيعطي أكله شيئا فشيئا، حتى وإن كنا، بطبيعة الحال، لا نتصور بأنه عملية بسيطة في المتناول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، إلا أنني أريد أن أشير إلى أن الحكومة قد أقرت منذ سنة 2007 خطة لمحاصرة هذه الظاهرة، وألها تشديد العقوبات الجنائية والمدنية، إلى جانب تكوين فرقة أمنية مختصة تعمل مع وزارة العدل والداخلية، وتعمل الفرقة في الرقابة والمتابعة ومحاربة الشبكات التي تنشط في هاذ المجال.

يهدف إلى تحقيق مطالب ممنية أو اجتماعية لفائدة الموظفين والأجراء أو لختلف الهيئات المهنية. وكل إضراب، بطبيعة الحال، من جهة أخرى تنجم عنه آثار سلبية، سواء بالنسبة للمضربين الذين يفقدون أجورهم أو بالنسبة للمقاولات التي يتوقف الإنتاج بها، وكذلك على مستوى المجتمع بصفة عامة. وهكذا فإن الإشكالية المطروحة هي كيفية التوفيق بين ممارسة حق الإضراب من جهة وتفادي آثاره وانعكاساته السلبية من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن بلادنا لم تعرف لحد الآن تنظيما للممارسة حق الإضراب من خلال القانون التنظيمي الذي مازال لم ير النور، الشيء الذي يمكن أن يؤدي إلى تعسف في استعمال هذا الحق. وقد تطل الإضرابات قطاعات حيوية وأساسية، كما أنها قد تدوم طويلا وتؤثر سلبا على مصالح المرتفقين.

فعلا، فقد عرفت بلادنا إضرابات طويلة في بعض القطاعات العمومية، كالتعليم والصحة والعدل والجماعات المحلية، وللإضرابات انعكاسات اقتصادية ومالية واجتماعية كبيرة، تتمثل في فقدان الأجور أثناء الإضراب وتوقف الإنتاج والتسويق وضياع مصالح المواطنين.

لحد من تفاقم الإضرابات، فإن الحكومة بصفتها مشغلا تتحاور مع الأطراف الاجتماعية، كما تشجع الحوار الاجتماعي بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين بالنسبة للقطاع الخاص وللقطاع العمومي، الصناعي والتجاري. وفي هذا الإطار، استطاعت وزارة التشغيل والتكوين المهني تفادي تحول 201 نزاع إلى إضرابات بالنسبة ل 193 مؤسسة خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2011، وقد تركزت هذه النزاعات في مجموعة من الأماكن، مثل الدار البيضاء وتانسيفت ودكالة-عبدة، ومكناس-تافيلايت وفاس-بولمان وطنجة-تطوان.

أما بالنسبة للنزاعات التي تحولت إلى إضرابات خلال نفس الفترة، فقد بلغ عددها 96، أي بمعدل 32 نزاع خلال كل شهر، همت 83 مؤسسة تشغل 25694 أجير، شارك فيها 8929 عامل، أي بنسبة تفوق 32%، وقد تم إيجاد تسوية نهائية لأزيد من 90% من النزاعات، بالضبط 87 إضراب.

وتجدر الإشارة إلى أنه مقارنة مع الثلاثة أشهر الأولى من السنة الفارطة، فقد عرف عدد الإضرابات ارتفاعا بنسبة 77,78%، حيث انتقل هذا العدد من 54 إلى 96 إضراب، وقد نجم عن هذه الإضرابات ضياع 31330 عمل، حيث بلغ معدل مدة الإضراب اليومية 6,58 يوم عمل، ويعزى هذا الارتفاع إلى تصاعد الحركة المطالبة والاحتجاجية المتعلقة بالإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

شكرا السيد الرئيس، ومعذرة على الإطالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامه حول التأثيرات السلبية لتنامي الإضرابات القطاعية على الاقتصاد الوطني، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد وزير الاتصال.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فريدة النعمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

تشهد بلادنا موجة الاحتجاجات وتنامي غير مسبوق للإضرابات القطاعية بشكل متفرق، حيث أصبحت تأخذ منحى متصاعد يؤثر سلبا، ليس فقط على الاقتصاد الوطني وإنما حتى على نوعية وجودة الخدمات المقدمة للمرفق العمومي.

وإذا كانت هذه الإضرابات تعبر عن استياء واحتجاج المغاربة على عدم التزام الحكومة بجملة من المطالب، فإنها في نفس الوقت تساهم في تعميق الهوة بين الإدارة والمواطنين وتضرب بعرض الحائط مفهوم ونبيل الشعار الذي طالما رفع والمتعلق بتقريب الإدارة من المواطنين وتحسين الخدمات وتسريعها.

وتأسيسا على ذلك، وبالنظر إلى انعكاسات ذلك المتعددة الأوجه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الإضرابات ومنظوركم المستقبلي لحل هذه الإشكالات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على

السؤال.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة (نيابة عن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامه):

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

اسمحوا لي أن أقدم لكم باعتذار السيد الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامه وأن أتلو جوابا نيابة عنه.

في البداية أشكر السيدات والسادة المستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة على تفضلهم بطرح سؤا لهم الهام هذا حول مدى تأثيرات الإضرابات القطاعية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى جودة خدمات المرفق العمومي بصفة خاصة.

أشير في البداية إلى أن حق الإضراب مشروع ودستوري إذا كان

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس، شكرا كذلك للسيد الوزير على الجواب اللي تفضلتو به نيابة عن زميلكم في الحكومة.

أعتقد، السيد الوزير، بأنه في معرض الجواب ديالكم أترتم واحدة من أهم الإشكاليات المرتبطة بموضوع السؤال، الإضراب كي طرح عموما إشكالية التوفيق، كما أشرتم، بالضبط التوفيق بين الحق في الإضراب، وهو حق مشروع، وبين حق الجماعة، بمعنى من المعاني. الجواب على هذه الإشكالية، السيد الوزير، شكون اللي كيجابو عليه؟ الجواب مفترض أنه يجابو عليه القانون التنظيمي ديال الإضراب، وهو كان واحدة من أهم الالتزامات ديال الحكومة.

كنذكروا السيد الوزير الأول لما جاء يقدم البرنامج الحكومي ونال ثقة البرلمان عليه، كان التزم باش الحكومة تقدم هاذ القانون، الآن وقد بقي في عمر الحكومة بضعة أسابيع، من المؤكد أنه لن ير النور، ولذلك ما كنا في حاجة إلى التذكير بهذه الإشكالية لأن الجواب عليها هو القانون التنظيمي.

من جهة ثانية، الإضرابات اللي شملت عدد من القطاعات التي أشرتم إليها، وفيها على الأقل 2 ديال المستويات، فيها المستوى الأول اللي كنتقدم فيه مؤشر على اتساع مساحة الحرية والحق في التعبير، ولكن فيه جانب ثاني وهو الموضوع ديال السؤال ديالنا كيتعلق بالتكلفة اللي كيأديوها المغاربة أو الاقتصاد الوطني من جراء هذه التكلفة.

احنا السؤال ديالنا، السيد الوزير، دقيق، بتكلفة الإضرابات، ولما كنتكلمو على التكلفة، كنتكلمو على شي حاجة اللي قابلة للقياس، كيمكن البرهنة عليها من خلال معطيات إحصائية، من خلال أرقام، نقولو مثلا الإضرابات اللي تدارت في القطاع الفلاني، في قطاع العدل أو في قطاع التعليم، هاهي التكلفة اللي خلصها الاقتصاد الوطني.

أتم كحكومة كان من المفترض أنه تكون عندكم واحد اللجنة، نسميها مثلا تجاوزا "لجنة اليقظة"، اللي شغلها الشاغل هو أن ترصد أولا بأول التكلفة التي على المغاربة أن يؤدوها من جراء هذه الإضرابات. ولما كطرحو هاذ السؤال المتعلق بالتكلفة، لا يجب أن يفهم بأننا نطالب إلى مصادرة حق المواطنين في الإضراب، بالعكس المواطنين من حقهم يديروا الإضراب، من حقهم يدافعوا على المطالب وعلى الحقوق ديالهم متى كانت مشروعة، ولكن عندما يتعلق الأمر بمعادلة في مثل هاذ المستوى من الدقة ومن الحساسية، بين، من جهة الحفاظ على الحق في الإضراب ومن جهة أخرى حق الجماعة، اللي هما المجتمع المغربي، في أن لا تمس حقوقه، في أن لا تنتهك الحقوق ديالو، أظن بأن من مسؤولية الحكومة، أخلاقيا وسياسيا، تقدم للمغاربة معطيات دقيقة على اشمال كخلصو من هاذ الإضرابات.

وحقيقة كنا ننظر من زميلكم في الحكومة، اللي أنبتم عليه، يقدم لنا معطيات دقيقة جدا على هاذ التكلفة، لأن كما نتساءل على التكلفة، ما شي على الإحصائيات المتعلقة بارتفاع الإضرابات، احنا عارفين ومتبعين

عدد الإضرابات اللي وقعت واللي عشناها، وهذا مؤشر صحي على ديمقراطيتنا اللي كنبوها حجر بحجر، ولكن كما كتستناو منكم تعطونا جواب دقيق على التكلفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة (نيابة عن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة):

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، لا نختلف بأن المنطلق، وهو صعب جدا، صعب ولكن محمس لكل مؤسسة تحترم نفسها، سواء كان الأمر يتعلق بالمؤسسة التشريعية أو المؤسسة التنفيذية، ونحن جميعا نستشعر أهمية الموضوع.

إذا وقع شيء من التأخر في موضوع القانون التنظيمي للإضراب، فيمكنني أن أؤكد كناطق رسمي باسم الحكومة بأن السبب الوحيد هو أنه لم تكن قد اكتملت شروط التوافق الوطني اللازم لمعالجة هذا الموضوع، لأن هذا موضوع من الأهمية بمكان، وآليات الأغلبية والمعارضة لا تقيه حقه، المقاربة الصحيحة والسليمة والناجعة هي الوصول إلى توافق ديمقراطي متقدم، يسمح لنا بممارسة هذا الحق الديمقراطي الرفيع الذي يستحقه الشعب المغربي، هذا أولا.

ثانيا، لا بد من القول بأن فعلا أؤكد هذا، التكلفة كانت مرتفعة، لا يمكن أن نجادل في ذلك، ويمكن لي نقول لكم بأن الحكومة مستعدة تعطي التفاصيل والمعطيات اللازمة.

السيد الوزير الذي أنوب عنه أو السيد الوزير الأول أو أي وزير من الحكومة باستطاعتنا أن نقدم أرقاما تبين بأن تكلفة الممارسة الديمقراطية في المغرب من هذه البوابة كانت غالية، ولكن أعتقد بأن الإنضاج الديمقراطي في بلادنا والإنضاج الاجتماعي في بلادنا، سيسمح لنا بأن تطوي هذه الصفحة من أجل الحفاظ أولا على الحريات الديمقراطية والحريات النقابية، بطبيعة الحال، ومن أجل أيضا تحصيل الاقتصاد الوطني الذي هو أيضا أمانة في عنقنا جميعا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.